

التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب

عبد العالي الحمدوني

nizar_ma80@live.fr

(طالب دكتوراه في العلوم السياسية/ جامعة محمد الخامس السويسي - كلية الحقوق - سلا)

مقدمة

لقد أصبحت الأنشطة الإرهابية ظاهرة تغطي على مواضيع العلاقات الدولية المعاصرة، ولم تعد هذه الظاهرة مقتصورة على منطقة بعينها، بل أصبحت تزداد بشكل متواتر في العقود القليلة الماضية، حيث لم تعد مقتصورة على منطقة بعينها، كما أصبحت مشكلة دولية تهدد استقرار الأنظمة والقوى المعادية إيدولوجياً لتوجه الحركات الإرهابية، هذه الحركات التي تستهدف نشر أفكارها وتحقيق أهدافها عن طريق استعمال العنف و القوة دون التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية¹.

ولما كانت الظاهرة الإرهابية لها ارتباط وثيق بزعزعة استقرار الأنظمة السياسية في دول العالم على الصعيد الداخلي، وخلق توتر سياسي وأمني على الصعيد الإقليمي نتيجة لتداعيات العمليات الإرهابية على المحيط الجهوي للدولة المستهدفة أمنياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فقد كان من اللازم دخول كل من المغرب وإسبانيا في تعاون مباشر لمكافحة الإرهاب، الذي أصبح يتصدر اهتمامات الطرفين بعدما كان في السابق يتمحور حول ظاهرة الهجرة السرية والتهريب والمخدرات والقضايا السياسية العالقة، وعلى رأسها الموقف الإسباني في قضية الصحراء المغربية، وملف الجزر المغربية المحتلة من طرف إسبانيا².

لقد أصبح تعزيز التعاون الأمني بين المغرب وإسبانيا ضرورة ملحة من أجل مكافحة الإرهاب وتدارس أسبابه، فالمغرب الذي يوليه الاتحاد الأوروبي اهتماماً بالغاً خصوصاً بعد منحه صفة الوضع المتقدم الذي جعله في مرتبة أكثر من شريك وأقل من صفة العضو في علاقاته مع دول جنوب المتوسط. وقد جعل ذلك من أمن المغرب واستقراره هدفاً استراتيجياً للحفاظ على استقرار المجال الحيوي للاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لإسبانيا فإن الحفاظ على أمن المغرب مرتبط بالحفاظ على أمن واستقرار إسبانيا نظراً للتداخل الجيوسياسي للبلدين، ونظراً للموقع الجغرافي الحتمي والجيوبوليتيكي³ الذي يفرض على البلدين التعاون وليس الصراع. إن إسبانيا تولي اهتماماً خاصاً إطار بعلاقاتها الأمنية مع المغرب بالتوازي مع مستوى علاقاتها الاقتصادية والثقافية معه، وذلك لمجموعة من الاعتبارات. أهم هذه الاعتبارات كون أوروبا تعتبر المغرب معبراً للهجرة السرية و التهريب وتجارة المخدرات، بالإضافة إلى الأصولية الإسلامية أو ما يعرف حالياً بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي تتخذ من منطقة شمال إفريقيا معقلاً

¹. السيد المعتصم، *محاولة في مسألة الإرهابية وأبعادها الدولية*، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق أكادال، الرباط 2004، ص 25.

². ميغيل هرنانديز لارمندي، *السياسة الخارجية للمغرب*، منشورات الزمن، (الرباط)، الطبعة الأولى، 2005، ص 26.

³. دوفين ألكسندر، *أسس الجيوبولتيك*، دار الكتاب، الطبعة الأولى، الكويت 2004، ص 26.

لتنظيماتها، أو كما هو الحال بالنسبة للخلايا الإرهابية النائمة التي تم رصدها في المغرب. هذه التهديدات التي تفاقمت في إطار العلاقات الأمنية بين المغرب وأوروبا بعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي لم يسلم منها المغرب الذي تعرض لاعتداءات إرهابية في 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، وكما هو الحال أيضاً في مدريد من تفجيرات في 11 مارس 2004⁴، وهذا ما أملى على المغرب وإسبانيا إعادة صياغة علاقتهما الأمنية لمحاربة الإرهاب.

إن التعاون بين المغربي وإسبانيا في مجال مكافحة الإرهاب في الحقيقة يأخذ بعداً إجبارياً وليس اختيارياً، نظراً للتحديات التي تواجه كلا البلدين، ونظراً لموقعهما الاستراتيجي على بوابة البحر الأبيض المتوسط، والتي تجعل منهما محط انتباه ومراقبة من قبل المنظمات الدولية العالمية، والقوى الكبرى التي تسهر على ضمان أمن منطقة مضيق جبل طارق، وعلى استقرار منطقة غرب المتوسط التي تمر منها أكثر من 60% من حركة التجارة البحرية الدولية، وعلى رأسها الإمدادات النفطية والغازية باتجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد تم الإعلان صراحة عن انطلاق التعاون الرسمي بين المغرب وإسبانيا في مجال مكافحة الإرهاب كتتويج للزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الحكومة الإسبانية السابق خوسي ماريا أثار للمغرب يومي 8-9 دجنبر 2003، حيث أكد الطرفان على أن المشاكل المشتركة بين البلدين تنصب حول الإرهاب و الهجرة السرية والمخدرات، والتي لا يمكن حلها إلا بشكل مشترك. هذا الإحساس بضرورة العمل المشترك للحد من التهديدات الإرهابية هو الذي سيكون محور هذه الدراسة المعمقة التي سندافع من خلالها عن أهمية هذا العنصر الهام، والذي يعتبر الحد من خطره أحد أهم الأهداف المشتركة، اعتباراً لكون الأخطار التي تنجم عن انتشاره وتهدده تمس بأسس الأنظمة السياسية القائمة في المغرب وإسبانيا، وبصفة عامة على الأسس التي تقوم عليها ركائز الدولة الحديثة التي لا تمس في جوهرها الأمن والدفاع والقضاء، بل حتى المقومات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والإنسانية⁵.

تكمن أهمية هذه الدراسة بالأساس في محاولة الوقوف على نقاط أساسية تهم العلاقات المغربية الإسبانية المتراكمة عبر عصور طويلة، والتي خلفت أزمة ثقة بين البلدين ساهمت في تعميقها في هوية المغرب الحضارية والتاريخية التي تواجدت في الأندلس، وصولاً إلى التاريخ الاستعماري الإسباني في المغرب وتداعياته الحالية على العلاقات المغربية الإسبانية. إلا أن أهمية هذا البحث تنصب بالأساس حول الدفع بآطروحة الدافع الأمني والقاسم المشترك الراهن بين المغرب وإسبانيا، وهو مكافحة الإرهاب في منطقة غرب المتوسط، وتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية، وإيجاد أرضية قانونية قوية في كل من المغرب وإسبانيا تتم صياغتها بشكل توافقي، وتلبي احتياجات كل طرف في هذا المجال⁶.

إن أهمية هذه الدراسة تنصب كذلك على الوقوف عند نقطة أساسية ومهمة قصد الوصول إلى حقائق يتم بموجبها دحض الاتهامات التي تربط الإرهاب بالانتماء العقائدي الذي تزيه وسائل الإعلام الغربية، والتي في غالبها تربط

⁴. يسري أحمد غرباوي "سبانيا: القاعدة تسقط أثار"، *الديمقراطية*، مؤسسة الأهرام، القاهرة العدد 14، إبريل، 2004، ص 133-134.

⁵. رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة، *دراسة مقارنة*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997، ص 35.

⁶. عزيز بلحاج، *المصالح الإستراتيجية هي الخيار الصحيح*، جريدة العصر، العدد 16، 21 ماي 2004.

بين الإسلام والإرهاب، وبين التطرف الديني والإرهاب، ومن ثم سنظهر كيف أن الإرهاب حقيقة غير مرتبط بالإسلام، وأن هناك حركات إرهابية تنشط عبر الضفتين لها خلفيات مرتبطة بمصالح اقتصادية وسياسية؛ كحركة إيتا الباسكية وحركات التهريب والاتجار بالأسلحة والمخدرات⁷.

إذن وانطلاقاً مما سبق فقد حددنا هذه الدراسة البحثية كالتالي:

إلى أي مدى يمكن الحزم بجمعية التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية الرئيسية بعض الأسئلة المهمة المرتبطة بجوهر المقالة البحثية وتقتضيها ضرورة البحث وهي كالتالي:

ما هو تأثير غياب اتفاقية ثنائية بين البلدين في مجال حفظ السلم والأمن ومكافحة الإرهاب في منطقة غرب المتوسط؟ وهل مستوى التعاون المغربي الإسباني الراهن كاف للحد من الظاهرة الإرهابية في المنطقة؟

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة قدمت مجموعة من الفرضيات التي تعكس توجه استشرافي للنتائج التي من المفترض أن نصل إليها، والتي تبدو أكثر ملائمة مع الواقع الذي تعرفه العلاقات المغربية الإسبانية بكل سلباتها وإيجابيتها، ونعرض لهذه الفرضيات كالتالي:

- انخراط المغرب وإسبانيا في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب يعكس ضرورة التعاون بين البلدين ولكن على أي أساس في هذا المجال.

- غياب اتفاقية ثنائية في مجال مكافحة الإرهاب يعكس اختلاف البلدين في جملة من القضايا المتعلقة به كمسألة التعريف ووسائل وطرق القضاء عليه.

- القضايا السياسية العالقة بين البلدين تجعل من مكافحة الإرهاب ورقة ضغط في السياسة الخارجية لكلا البلدين وليس هدف من أهداف التعاون بينهما.

- غياب التنسيق الأمني المشترك يعكس اختلاف الأهداف والأولويات في ملف محاربة الإرهاب، ويكرس التنافس التقليدي حول فعالية الأجهزة الأمنية الداخلية لكل البلدين في مجال حفظ الاستقرار في المنطقة .

أولاً: التعاون المغربي الإسباني في مجال ضبط الحدود وتأمين مراكز العبور.

لعل الأكيد أنه بفعل الجوار والتقارب الجغرافي، بالإضافة إلى التاريخ الاستعماري والتغلغل الثقافي الإسباني في المغرب، بالإضافة إلى تواجد أزيد من ثلاث ملايين مغربي في أوروبا يعبرون إلى المغرب عبر الأراضي الإسبانية، فإن الحركة التجارية والاستثمارية والسياحية تعرف نشاطاً كبيراً عبر البلدين والذي يشهده تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين نقاط العبور. بمختلف أنواعها بين الضفتين سواء الجوية أو البحرية أو عن طريق استعمال نقاط العبور البرية عبر إسبانيا للوصول إلى أوروبا أو عبر المغرب للوصول إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء

1. دور الأجهزة الأمنية في مجال ضبط الحدود وتأمين مراكز العبور.

إن التقارب الجغرافي والتداخل الاقتصادي الذي يشمل الاستثمارات والتجارة والسياحة، بالإضافة إلى حركة تنقل الجالية المغربية المقيمة بالخارج عبر الأراضي الإسبانية، وكون هذه الأخيرة صلة وصل بين المنتجات المغربية وأوروبا، فإن دور الأجهزة الأمنية لكلا البلدين في مجال ضبط الحدود وتأمين مراكز العبور جد هام في إطار مكافحة كل ما من شأنه أن يساهم في تنمية قدرات وتحركات التنظيمات الإرهابية بين البلدين لدى فإن هذه الأجهزة تلعب دور فعال في محاربة الهجرة السرية وتجارة المخدرات عن طريق تنفيذ المعايير الدولية للجمارك.

— **الهجرة السرية والتهرب:** تعتبر الهجرة غير الشرعية أحد أهم العناصر الأساسية التي تشكل هاجسا أمنيا مستمرا لكل من المغرب الذي يستضيف مهاجرين سريين جنوب الصحراء انطلاقا من حدوده الشرقية مع الجزائر، وكذلك الحال لاسبانيا البلد المستضيف لهذه الحشود التي يستحيل معها ضبط الحدود البحرية ومراقبة التراب الجزائري على حدوده الجنوبية بسبب التنظيم الدقيق الذي أصبحت تعرفه من خلال وجود شبكات متخصصة ومتداخلة في تهريب الأشخاص عبر الحدود⁸.

إن الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب الأشخاص يصعب القضاء عليها في الضفة الجنوبية نظرا للإمكانيات المتواضعة للمغرب رغم الدعم المادي واللوجستي للاتحاد الأوروبي إلا أن الهجرة السرية تبقى إحدى القضايا الحساسة التي تؤرق العلاقات المغربية الإسبانية بحكم القرب الجغرافي الصعب الذي يجاور بلدين متباينين في الإمكانيات المادية وفي الانتماء الثقافي والحضاري ويشكل تحد كبير للمغرب في مجال مكافحة الإرهاب نظرا للإمكانية تسلل عناصر إرهابية للمغرب بهدف تنفيذ عمليات إجرامية سواء في المغرب أو بهدف العبور إلى الضفة الشمالية بطريقة سرية يصعب معها للسلطات الأمنية الإسبانية أو الأوروبية مراقبة حركة هؤلاء الأشخاص لكونهم لا يتوفرون على أوراق قانونية وليسو مسجلين في دوائر الهجرة لدى الأجهزة الإدارية في أوروبا⁹.

وفي الحقيقة تعتبر قضية الهجرة السرية من القضايا الشائكة والمعقدة في العلاقات المغربية الإسبانية، كون هذه الأخيرة تحمّل المغرب دائما مسؤولية تدفق المهاجرين لأراضيها، وعدم اتخاذ إجراءات وخطوات لضبط حدوده الشمالية والحد من هذه الظاهرة وتدفع بكون تصرف المغرب يهدف لجعل ملف الهجرة السرية ورقة ضغط قوية يمتلكها المغرب في مواجهة اسبانيا سياسياً، في حين أن المغرب يؤكد على أن مواجهة هذه الظاهرة يجب أن تكون جماعية تتحمل فيها كافة الأطراف مسؤوليتها، وهنا نستشهد بحديث الملك محمد السادس في حوار أجرته معه جريدة "لوفيغارو" الفرنسية عقب اتهام اسبانيا للشرطة المغربية بالتواطؤ مع مهربي المهاجرين غير القانونيين الذين يحاولون دخول اسبانيا حيث يقول "إن مشكلة الهجرة هي مشكلة الهجرة هي مشكلة حقيقية، وفي نفس الوقت لا ينبغي قبول الإدعاء الإسباني الذي يحمل المغرب وحده تبعات هذه الهجرة غير الشرعية، فالمغرب لا يخفي مشكل الهجرة السرية، ولكن تعوزه الإمكانيات لمواجهة هذه الظاهرة التي تبقى مسؤولية مشتركة مع اسبانيا، لكون مافيات اسبانية أكثر غنى من المافيات المغربية ومتورطة بدورها في الهجرة السرية"¹⁰.

⁸. الحسن بوقنطار، 'محاربة الهجرة السرية مسؤولية مشتركة'، الإتحاد الاشتراكي، 6 دجنبر 2003.

⁹. اسبانيا تقترح قوانين هجرة أكثر صراحة 11.01.2009/14:4 www.joudour.com

10. Daniel henz, "le problème de l'immigration illégale entre Maroc et l'union européenne" le figure, 14/06/2008

وقد أقدم المغرب بفعل التزامه بالانخراط في المسلسل الهادف إلى القضاء على كل أسباب المنابع التي يمكن أن تشغلها الحركات الإرهابية إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات الأحادية الجانب بعيداً عن أي تنسيق أو تعاون مع السلطات الإسبانية، حيث أصدر المشرع المغربي قانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب، والهجرة غير المشروعة في نونبر 2003، وكان الهدف منه توحيد القوانين السابقة وضمان الانسجام بين مقتضيات الجديدة والقانون الجنائي، وكذا ترشيد إقامة لأجانب في المغرب والمخالفات المرتبطة بالهجرة السرية كما تم بمقتضى هذا القانون تجريم تهريب المهاجرين ومعاينة مرتكبين هذه الأعمال بالسجن لمدة تتراوح ما بين عشر سنوات والمؤبد.

وفي المقابل فقد اتخذ مجموعة من الإجراءات الإدارية على رأسها إجبار قوارب الصيد البحري، على العودة للميناء قبل حلول الظلام على الواجهة المتوسطية، وتشديد عمليات مراقبة النقل البحري الدولي، وإجبارية توفر المسافرين عبر الطائرة على تذكرة العودة إلى المغرب بالإضافة إلى ضرورة الإدلاء ببطاقة الوطنية عند شراء أو حيازة الأدوات والتجهيزات الخاصة بالقوارب وتحديد قوة محركاتها في 25 فرس.

أما فيما يخص الإجراءات الأمنية فتقوم السلطات المحلية ومصالح الأمن، والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية بعمليات تمشيط جوية وأرضية واستخباراتية لإجهاض محاولات الهجرة السرية.

وعلى الصعيد المؤسسي فقد قام المغرب بإنشاء جهازين تناط بهما مهمة مكافحة الهجرة السرية وهما مديرية الهجرة ومراقبة الحدود وتناط بهما مهمة الإشراف العملي على تطبيق الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة شبكات الهجرة، ونشر وحدات لمراقبة نقاط التسرب التي يلجأ إليها المهاجرون على طول الحدود، والجهاز الثاني هو مرصد الهجرة ويكمن دوره في إشراك كل الأطراف المعنية في التفكير المتعدد الاختصاصات حول مسألة الهجرة، وخاصة المجتمع المدني والباحثين وذلك من خلال إنجاز دراسات والقيام بمشاريع للبحث تناول اتجاهات تدفق المهاجرين ونشر تقارير دورية حول الهجرة، واقتراح إجراءات ملموسة في مجال مكافحة الهجرة، وإنشاء بنك للمعلومات الإحصائية المتعلقة بالهجرة.

وقد شكلت اتفاقية شنغن الموقعة في 18 يونيو 1985 أول إجراء مشترك بين دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى من خارجه، حيث نصت هذه الاتفاقية على مراقبة المناطق الحدودية ووضع التجهيزات المناسبة للقيام بعمليات المراقبة والتفتيش والتعاون بين الأطراف في إنجاز عمليات المراقبة في الحدود الخارجية لقضاء شنغن والالتزام بمعاينة كل من ساعد أجنبي على الدخول لتراب إحدى الدول المتعاقدة بطريقة غير قانونية.

وقد تفاعل الاتحاد الأوروبي بدعم واضح من اسبانيا على عقد برنامج سمي بميدا بين الجانبين ثم التوقيع عليه في الرباط بتاريخ 24 أكتوبر 2002 بين رئيس المفوضية الأوروبية بالرباط، وبين وزير الاقتصاد والمالية المغربي ثم بموجبها تخصيص 115 مليون أورو للمغرب لدعم مشاريع متعلقة بمجال الهجرة من أصل 462 مليون أورو كمبلغ إجمالي لهذا البرنامج¹¹.

وقد التزم المغرب من جهته و تحت ضغط الأوروبيين إلى فرض التأشيرة عند الدخول لأراضيه من طرف الأجانب القادمين من دول جنوب الصحراء للتقليل من محاولات تسلل الأفارقة إلى أوروبا عبر المغرب، هذا الأخير الذي تبنى مقارنة تنمية توفر مناصب للشغل للشغيلة بدل توجههم نحو الهجرة إلى أوروبا، في هذا الإطار ثم إنشاء وكالة الإنعاش و التنمية الاقتصادية لأقاليم الشمال سنة 1995 بأمر ملكي كآلية لتحقيق من الظاهرة، وقد عرفت المنطقة إقلاعاً اقتصادياً وتنموياً بعد الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس لهذه المناطق سنة 2000، بعد تشييد ميناء طنجة المتوسط وميناء الناظور المتوسطي وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعرفها العالم حالياً مع تزايد حدة الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الإسباني والمغربي، وتدهور أوضاع المرشحين للهجرة السرية في بلدان جنوب الصحراء وحتى داخل المغرب فيمكن القول بأن المقاربة التشريعية أو الزجرية المتخذة من كلا الجانبين من أجل إيقاف نزيف الهجرة غير الشرعية لن ينجح علماً بأن الواقع أثبت بأن بعض العمليات الإرهابية التي تم تنفيذها في المغرب كانت لها خلفية سوسيواجتماعية أكثر منها إيديولوجية أو فكرية، وحقيقة الأمر بأن ارتباط ظاهرة الهجرة السرية بالإرهاب ثابت ومنطقي لأنها تسهل عملية تسلل العناصر الإرهابية من وإلى أوروبا دون أن يسمح هذا الانتقال بإمكانية تعقب السلطات الأمنية لهذه التحركات أو تحديد أماكن إقامة هؤلاء المهاجرين أو أوراقهم الثبوتية¹².

وخلال اللقاء الذي تم في 28 نونبر 2002 في الرباط تحت عنوان "مستقبل العلاقات المغربية الإسبانية صرح مدير مؤسسة أورو متوسطية ببرشلونة أندري André Siena قائلاً أنه يتمنى لو تتوقف لعبة تبادل الاتهامات المتعلقة بملف الهجرة الذي لا يتعلق بالمغرب فقط ، ولكن يتعلق بجميع الدول الإفريقية، لأن مواطنيها يستعملون المغرب كنقطة عبور في اتجاه أوروبا¹³.

نستخلص من هذا الفرع بان محاربة الهجرة السرية لها ارتباط وثيق بمكافحة الإرهاب العابر للبحر المتوسط عبر الضفتين المغربية والإسبانية، لهذا يجب تكثيف التواصل والتعاون ليس الثنائي فقط، بل كذلك بين المؤسسات الأوروبية المعنية وبين المغرب لمساعدة هذا الأخير على قيام بدور فعال وصارم في هذا الإطار.

– **الجمارك وتنفيذ المعايير الدولية:** تعتبر عملية العبور عبر الحدود الدولية من بين أهم العمليات التي تتطلب تنسيقاً مستمراً وتعاوناً شاملاً ومجهوداً كبيراً في إطار التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك لأسباب منطقية تحظى بأهمية بالغة على رأسها القرب الجغرافي الذي يسهل عملية العبور بشتى الطرق الشرعية وغير الشرعية، بالإضافة إلى طول السواحل البحرية المتقابلة، والعدد الكبير من أفراد الجاليات المغربية الذين يستعملون الأراضي الإسبانية للدخول إلى المغرب بالإضافة إلى عدد كبير من السياح الأجانب من أوروبا الذين يفضلون استعمال الموانئ الإسبانية والمغربية بين الضفتين في تنقلاتهم، ولكل هذه الأسباب تتداخل كثير من العناصر التي تجعل من فعالية عمليات المراقبة في الجمارك وعلى الحدود بين البلدين صعبة على الصعيد الميداني يتحكم فيها العامل السياسي الذي

¹¹. توفيق الدباغ، إشكالية الهجرة السرية في العلاقات المغربية الأوروبية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق الرباط، 2001-2002، ص 79-80.

¹². توفيق الدباغ، إشكالية الهجرة السرية في العلاقات المغربية الأوروبية، مرجع سابق ص 185.

¹³. Seminario pue se célèbre en les universidad son poblo rafoel Martinez, « Relations entre espagnol et marocains », analization de la situation", el pais 03/05/2002.

يؤثر على مستوى التعاون على صعيد العلاقات الثنائية المغربية الإسبانية، حيث تنسم هذه العلاقات في الكثير من الأحيان بالتوتر نتيجة وجود العديد من الخلافات السياسية حول قضايا ثنائية وإقليمية، على رأسها الوضع القانوني لمدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية وجزيرة ليلى وجزر الخالدات، وموقف إسبانيا من قضية الصحراء، ونصيب إسبانيا من الاستثمارات داخل المغرب واستفادتها من الاتفاقيات المغربية مع الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها ملف الصيد البحري¹⁴.

ومع كل هذه المواضيع التي يصعب معها الدخول في شراكة حقيقية لتمتين العلاقات المغربية الإسبانية، إلا أن التعاون في المجال الأمني يبقى حاضراً وقوياً لعدة أسباب وعلى رأسها اعتبار المغرب مجالا حيويًا لأمن جنوب أوروبا وإسبانيا، واستقرار المغرب نجده على رأس أولويات السياسة الأوروبية المشتركة، أما بالنسبة للطرف الآخر، فإن المغرب يرى في إسبانيا المعبر الأمن الذي يضمن للمغرب الانفتاح الجيوسياسي والاقتصادي على محيطه الجهوي نظراً لاحتواء الجزائر للمغرب على الواجهة الشرقية نتيجة لتداعيات الأزمات المتعاقبة بين النظام الجزائري والمغربي، وكرد فعل مباشر على غلق المغرب للحدود الشرقية سنة 1994 بعد الاشتباه في تورط جزائريين في تفجيرات فندق آسني في مراكش، هذا الوضع يفرض على كل من المغرب والجزائر في خضم موجة التهديدات الإرهابية التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا وغرب المتوسط وامتدادها في جنوب القارة الأوروبية¹⁵.

وعلى هذا الأساس فقد قامت كل من إسبانيا والمغرب في إطار التعاون القائم بينهما في مجال مكافحة الإرهاب بمجموعة من الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية على مستوى ضبط الجمارك وذلك تماشيا مع مقتضيات أحكام الفقرتين 1 و2 من القرار 1373 الصادر سنة 2001 والذي يقتضي وضع ضوابط محكمة في الجمارك وعلى الحدود لأغراض منع وقمع تمويل الأنشطة الإرهابية، وعلى هذا الأساس فقد عمل كل من المغرب وإسبانيا على تنفيذ مجموعة من الإجراءات على مستوى الجمارك، ففي ما يخص المغرب فقد فرض على المسافرين الالتزام بالإبلاغ عن المستوردات التي تتجاوز قيمتها 50.000.000 درهم مغربي، بموجبه يقوم الأجنبي غير المقيم، أو المغربي المقيم بالخارج بتحرير بيان استيراد العملة الصعبة لدى مركز دخول الأراضي المغربية، وفيما يتعلق بالأحجار الكريمة والمعادن النفيسة. فإن استيرادها مشروط بتقديم بيان مفصل، معزز بترخيص تسلمه إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة للمستوردين المرخص لهم، غير أنه لا يشترط هذا الترخيص لاستيراد الحلي الشخصية الذي يقوم به المسافرين، وفي المقابل يشترط ترخيص مكتب الصرف لتصدير كل عملية صعبة ويمنع تصدير الدرهم واستيراده، ويتعين وجوباً أن تتم التسديدات المتعلقة بالمعاملات تجارية عن طريق المصارف، وفيما يتعلق بالأحجار الكريمة والمعادن النفيسة فيخضع لتقديم بيان مفصل يودع لدى دوائر الجمارك بعد ترخيص تسلمه إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة¹⁶.

¹⁴. أنظر: التقرير التكميلي الذي قدمه المغرب إلى لجنة مكافحة الإرهاب عملاً بالفقرة 6 من القرار 1373 (2001) بتاريخ 12 أبريل

2002 (5/2002/458).

¹⁵. نفس المرجع السابق.

¹⁶. نفس المرجع السابق.

وفي نفس السياق فقد اتخذ المغرب مجموعة من الإجراءات لإخضاع الجمارك لعمليات مراقبة تهدف لمنع تنقل الإرهابيين واتخاذهم لملاذ على الأراضي المغربية، على رأس هذه التدابير نجد التوقيع على اتفاقية جديدة للمساعدة الإدارية لتبادل المعلومات وقمع الغش، تمت مباشرة بعد أحداث مدريد بين المغرب وإسبانيا، واللجوء إلى أساليب الاستهداف وتحليل المخاطر سواء في مراقبة الشحن أو في مراقبة المسافرين، وتطوير تبادل المعلومات في إطار مكتب شمال إفريقيا الإقليمي للأشكال المعني بالاستخبارات، وهو أحد المكاتب الأحد عشر التي أنشأتها منظمة الجمارك العالمية في شتى أنحاء العالم. بالإضافة إلى اعتماد قرارات منظمة الجمارك العالمية بشأن أمن خط النقل والإمداد مع المصادقة على كافة الصكوك في المجال الجمركي، وقد قام المغرب في نفس السياق بتجهيز الدواشر الجمركية بأجهزة المسح الضوئي بالأشعة السينية في إطار تطبيق المغرب للمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية¹⁷.

وتتأط عملية مراقبة الأشخاص والشحنات في المغرب بأجهزة مستقلة متصلة بدائرة الشرطة التي تضم الشرطة الوطنية والدرك الملكي، ودائرة الجمارك والضرائب غير المباشرة وتقنيات علاقة تعاون وتكامل، حيث تعمل الدائرتان بصورة مشتركة على وضع معدات الكشف الإشعاعي اللازمة لمراقبة السلع والأشخاص وتمت انطلاق من سنة 2004 تجهيز الموانئ الرئيسية للمملكة بأجهزة المسح الضوئي المتنقلة والقابلة للنقل وذلك لمراقبة الحاويات والشاحنات¹⁸.

وعلى الجانب الإسباني فإن السلطات الإسبانية تطبق نفس الإجراءات التي يعتمد عليها المغرب علما بأنها تتطابق مع المواصفات والإجراءات التي اعتمدها منظمة الجمارك العالمية.

وتتولى مؤسسات عديدة في إسبانيا الإشراف على تحركات الأشخاص والبضائع / ويتركز اختصاص ومراقبة حركة الأشخاص بيد وزارة الداخلية، في حين تتولى وزارة الاقتصاد وإدارة الجمارك مراقبة تحركات البضائع الدولية، وفيما يتعلق بتبادل المعلومات عن الإرهاب فتحيل إدارة الجمارك جميع المعلومات الواردة إلى وزارة الداخلية الإسبانية بوصفها الجهة المختصة بإجراء التحقيقات فهي هذا المجال، وفي هذا الإطار ينص القانون الأساسي الإسباني 1992/3 المؤرخ ب 30 أبريل الذي يحدد أشكال البضائع المهربة في مجال تصدير المواد الدفاعية ذات الاستخدام المزدوج، حيث تضع الحكومة الإسبانية المتطلبات والشروط والإجراءات التي تخضع لها العملية متطابقة مع المرسوم الملكي الإسباني رقم 1998/491 المؤرخ في 27 مارس والذي يحدد بمقتضاه لائحة التجارة الخارجية بالمواد الدفاعية وذات الاستخدام المزدوج، وتستلزم الأسلحة التي تعرض على الجمارك المختصة لإخراجها الإذن أو ترخيصا صادرا عن وزارة التجارة وبمجرد إخراجها في وجود الحرس الوطني، توضع تحت تصرف هيئة رقابة الأسلحة حتى تتجاوز الحدود نحو الحدود الدولية¹⁹.

¹⁷. أنظر: التقرير الرابع المقدم من طرف المغرب إلى لجنة مكافحة الإرهاب عملا بالفقرة 6 من القرار 1373 (2000) بتاريخ 16 يوليوز 2004. (5/2004/579).

¹⁸. نفس المرجع السابق.

¹⁹. أنظر التقرير المقدم من إسبانيا ردا على الرسالة الثالثة الموجهة من لجنة مكافحة الإرهاب عملا بالفقرة 6 من القرار 1373 (2001) بتاريخ 5 ماي 2004 (5/2004/369).

وهذا وقد اشترط المرسوم الملكي الإسباني قبل منح إذن إداري باستيراد أو تصدير أو إرسال المواد والمنتجات والتكنولوجيات التسجيل لدى السجل الخاص لمصدري التجارة الخارجية بالمواد الدفاعية ذات الاستخدام المزدوج، حيث يتعين أن تقدم طلبات الحصول على الإذن مصحوبة بمستندات الفحص بشكل يضمن استيفاء الجهة المتلقية للسلع البضائع أو العملات أو الأسلحة إصدار الإذن المطلوب وضرورة المصادقة عليها للتحقق من دخول المواد.

2. تطبيق المعايير الدولية لحماية المعابر البرية والبحرية والجوية.

إن مكافحة الإرهاب في منطقة غرب المتوسط بين الضفتين عبر مضيق جبل طارق تختم على السلطات المغربية والإسبانية تطبيق إجراءات جد صارمة تهم حماية المعابر البرية والبحرية والجوية التي تعرف نشاطاً مستمراً على طول السنة بين البلدين، لذلك فقد اعتمد البلدان وفق مقاربة شمولية وبناء على المعايير الدولية العمل على الحفاظ على أمن الطيران والملاحة البحرية خاصة الرابطة بين البلدين، وذلك وفق تنسيق أمني مشترك بين السلطات المعنية في البلدين.

1. تطبيق المعايير الدولية لأمن الطيران: لقد كانت الملاحة الجوية خلال العقود الستة الماضية أحد أهم الأهداف التي وجه حركية الأعمال الإرهابية بهدف جذب الرأي العام العالمي نحو القضية التي توطر للفكر الإيديولوجي لأي تنظيم إرهابي، وعلى هذا الأساس فقد سعت كل من إسبانيا والمغرب منذ سنة 2001 إلى تشديد الإجراءات الأمنية في المطارات وتنفيذ المعايير الدولية لأمن الطيران وسلامة الركاب عن طريق تشديد الإجراءات القانونية وتكثيف التعاون الأمني وتبادل المعلومات بين البلدين لتفادي أي هجوم على المطارات المغربية والإسبانية التي تشهد للتنقل اليومي لشركات الطيران التجارية والحاملة للركاب المغاربة والإسبان عبر البلدين.²⁰

وفي هذا الإطار فإن إسبانيا تأخذ من الاتحاد الأوروبي فيما يخص الإجراءات الأمنية بالمطارات والتي تحددها القاعدة رقم 2002/2320 الصادرة عن اللجنة الأوروبية الخاصة بوضع معايير موحدة في مجال الأمن الطيران المدني تضم التعرف على هوية الأشخاص، وتفتيشهم، وفحص الأمتعة حيث تخضع شبكة المطارات والملاحة الجوية الإسبانية لأنظمة مراقبة خاصة تشمل حتى الموظفين العاملين بها، وتضم أجهزة التعرف على بطائق الدخول وكاميرات وأجهزة استشعار الحركة، وأجهزة الإنذار في حالة الاختناق، وبرامج حاسوبية للإدارة الأمنية، وتستخدم كافة المطارات بطاقات هوية صممت في إطار برنامج الأمن القومي، ويجري التثبت من هذه البطاقات بواسطة البرنامج الحاسوبي للإدارة الأمنية.²¹

وفي السياق نفسه فالسلطات الإسبانية تستعمل كذلك في المطارات المساحات الضوئية لفحص الأشخاص والأمتعة، ومنذ سنة 2004 جرى في إسبانيا تكييف أنظمة تمييز المسافرين والموظفين وأفراد الطواقم الجوية وكشف الأمتعة المصحوبة والأمتعة المسجلة وفقاً لقاعدة اللجنة الأوروبية رقم 2002/2320، علماً بأن المطارات الإسبانية تستخدم

²⁰. أنظر الإضافة المرفقة للتقرير الوارد من إسبانيا المقدم عملاً بالفقرة 6 من القرار 1973 / 2001) إلى لجنة مكافحة الإرهاب بتاريخ

18 غشت 2004 (5/2004/523).

²¹. نفس المرجع السابق.

أساساً بوابات الكشف عن المعادن وأجهزة الكشف اليدوية عن المعادن والأجهزة التقليدية للأشعة السينية شديدة الوضوح، والكواشف الآلية للمتفجرات، وأجهزة التصوير الإشعاعي الطبقي بالحاسوب²².

أما فيما يخص نقل المواد الخطيرة فيخضع لقواعد دقيقة تحرص إسبانيا على تطبيقها، وفي تلك التي جاءت في الاتفاق الأوربي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطيرة والمعتمد وفق قاعدة اللجنة الأوربية رقم 2002/2320 المحدد للقواعد المشتركة في مجال أمن الطيران والمكرس بموجب المرسوم الملكي الإسباني رقم 1989/140 الخاص باستقبال المواد الخطرة ومناولتها وتخزينها بالموانئ، وتصنف أنواع الشحن الجوي في إسبانيا إلى صنفين الآمن وغير الآمن، تبعا لعمليات التفتيش التي تجري قبل المغادرة وأثناء الرحلة وفي محطة الوصول، ويجري تفتيش الأمتعة المصنفة على أنها غير آمنة عند محطة الشحن، وتنظم قاعدة اللجنة الأوربية رقم 2002/2320 إجراءات التصنيف والتفتيش، وتنص كذلك على أن تخضع المواد الخطرة أثناء نقلها لمناولة محددة ومفصلة²³.

وقد كرست إسبانيا إجراءاتها الخاصة بالرحلات الدولية في قانون الهجرة الجديد رقم 2003/14 والذي تنص مادته 66 على واجبات أساسية يجب أن تلتزم بتطبيقها وسائل النقل على رأسها أنه يتعين على كافة شركات النقل ووسائل النقل إذا قررت السلطات الإسبانية ذلك بسبب كثافة حركة التنقل على الخطوط التي تنطلق من خارج فضاء شنغن، وسعيًا إلى مكافحة الهجرة غير القانونية وحماية الأمن العام، أنت تبلغ السلطات الإسبانية المكلفة بمراقبة الدخول، وذلك بعد صعود الركاب وقبل المغادرة بالمعلومات المتعلقة بالركاب المسافرين جواً وبحراً أو براً سواء كانوا في حالة مرور عابر أو كانت وجهتهم النهائية في الأراضي الإسبانية ولذلك فإن وسائل النقل ملزمة بتقديم بيانات عن الركاب كلما طلبت منها ذلك السلطات الإسبانية، وينبغي إحالة تلك المعلومات بعد صعود الركاب وقبل إقلاع الطائرة، حيث تتولى أجهزة وقوات أمن الدولة مسؤولية فحص قوائم الركاب وإجراء التحقيقات الضرورية واتخاذ ما يلزم من إجراءات²⁴.

ومن جهتها ولتشديد رقابتها على الملاحة الجوية في منطقة غرب المتوسط ومنطقة جبل طارق فقد قامت السلطات المغربية باعتماد إجراءات صارمة لحماية شبكة المطارات المغربية وتم اتخاذ تدابير تركز على الوقاية من الحوادث والأعمال الإجرامية عن طريق إدارة دقيقة للمخاطر ووضع نظام للتدخل الطارئ يضمن أمن الممتلكات والأشخاص، وفي هذا الإطار يركز نظام المراقبة على تفتيش المسافرين وأمتعتهم المحمولة يدوياً والمودوعة في مستودع الطائرة، واستقبال المسافرين ومساعدتهم، مراقبة وثائق السفر، وعمم استخدام معدات خاصة كالماسحات الضوئية سواء على مستوى الموانئ أو على مستوى المطارات ومراكز الحدود البرية. ويشارك الأمن الوطني والدرك الملكي والجمارك ومديرية الطيران المدني التابعة لوزارة النقل مجتمعة في أمن الطيران، وقد وضعت اللجنة الوطنية لأمن الطيران المدني معايير متكامل في مضمونها مع التوصيات التي وضعها خبراء منظمة الطيران المدني الدولي الذين قاموت بمراجعة الترتيبات المنية بالمغرب في الفترة الممتدة ما بين 22 و 31 مارس 2004.

²² . نفس المرجع السابق.

²³ . أنظر التقرير الثالث المقدم من إسبانيا عملاً بالفقرة من القرار 1373 (2001) إلى لجنة مكافحة الإرهاب بتاريخ 21 ماي 2003. (5/2003/587).

²⁴ . نفس المرجع السابق.

وقد أنشأ المغرب وفقاً لتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي لجنة وطنية لأمن الطيران المدني، وترأس وزارة النقل هذه اللجنة التي يمثل فيها كل المتدخلين على مستوى المطارات حيث تدقق هذه اللجنة خطط الأمن التي تحددها اللجان الأمنية المحلية المنشأة على مستوى كل مطار.

كما اتخذ المغرب على مستوى كافة هيكله عدداً من التدابير الرامية على وجه الخصوص إلى مكافحة إدخال الأسلحة، أو المنتجات الحساسة بصورة غير مشروعة، وتتعلق هذه التدابير على الخصوص بما يلي²⁵:

- وضع برنامج لأمن المطارات خاص بكل هيكل وفقاً للبرنامج الوطني للأمن وذلك مع الحرص على تنفيذ إجراءات أمنية ملائمة بهدف ضمان أمن الطيران المدني مع الحفاظ على انتظام الرحلات.
- تزويد كل المطارات بمعدات التفتيش والفرز كاعتماد الأشعة السينية والبوابات الأمنية من آخر طراز، وذلك بغرض كشف كل شيء مشبوه لدى الأشخاص وفي أمتعتهم أو أي متاع يتم إدخاله إلى الطائرات أو إخراجها وتنسيق وتبادل المعلومات مع الشركاء في المطارات في مجال أمن الطيران المدني.
- تنفيذ برامج التدريب في أكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني في مجال الأمن لفائدة كوادر وأعوان المكتب الوطني للمطارات والشرطة والدرك الملكي وشركات الطيران الأخرى.

2. تطبيق المعايير الدولية لأمن الملاحة البحرية: يعتبر التفاعل الاقتصادي والتجاري عبر بوابة البحر الأبيض المتوسط من بين أهم العوامل التي تجعل كلا من المغرب وإسبانيا باعتبارهما الدولتان ذات القرب الجغرافي في منطقة غرب المتوسط بوابة غير آمنة كلياً من التهديدات الإرهابية، وطرقاً سرية لتواصل مختلف التنظيمات الإرهابية في كل من إفريقيا وأوروبا والتي تتخذ من كل من المغرب وإسبانيا بوابة عبور لنشاطاتها سواء في مجال تهريب الأموال وعبور الأشخاص بطرق سرية، أو عن طريق تبييض الأموال وإنشاء خلايا نائمة تعمل على جمع المعلومات والمعطيات عن حركة مختلف الدول التي تسعى إلى استهدافها لاعتبار الموقع الجغرافي الاستراتيجي²⁶ لكل من المغرب وإسبانيا في منطقة حوض المتوسط، نظراً لوجود مصالح غربية وعربية ضخمة في المنطقة، وبالتالي فقد استوجب كل ذلك عمل كل من المغرب وإسبانيا على تأمين أمن للملاحة البحرية عبر مضيق جبل طارق وعلى طول الحدود البحرية لكلا البلدين عن طريق الالتزام وتطبيق المعايير الدولية لأمن الملاحة البحرية، والقيام بمجهودات فردية وثنائية لتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية حول الخلايا الإرهابية المحتملة من أجل استيعابها والحد من الخطر المحتمل الذي قد تقوم به، وفي هذا الإطار فقد انظم المغرب إلى التعديل الجديد للاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر المتعلق بأمن الموانئ والمرافق المرفئية، وتطبيقاً لهذا الصك القانوني، أنشأ المغرب لجنة وطنية تحت وصاية وزارة النقل، عهد إليها بتقييم الأدوات التي تنص عليها توجيهات المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، وعلى مستوى كل ميناء، شكلت الدوائر والأجهزة المشرفة على الموانئ لجنة أمنية محلية²⁷.

²⁵. أنظر التقرير الرابع المقدم من طرف المغرب إلى لجنة مكافحة الإرهاب بتاريخ 16 يوليوز 2004. (5/2004/579).

²⁶. ميغيل هيرناند لارمندي، السياسة الخارجية للمغرب، مرجع سابق، ص 346.

²⁷. أنظر التقرير الرابع المقدم من المغرب عملاً بالفقرة 6 من القرار 2001/1373 إلى لجنة مكافحة الإرهاب بتاريخ 16 يوليوز 2004.

واتخذت مجموعة من التدابير في إطار هذه الأدوات المتعلقة بالسلامة والأمن، ويتعلق الأمر على سبيل المثال بإحكام المراقبة في المناطق المغلقة، وفعالية المراقبة في منافذ المرافق المرفئية، وفصل الأنشطة التجارية عن بعضها لتجنب الاكتظاظ والازدحام المسبب لسوء تسيير قد يستفيد منه التنظيمات الإرهابية لتمرير مخططاتها وللوقوف على هذه الجهودات نقف عن الإجراءات التي قام بها المغرب في ميناء الدار البيضاء وميناء طنجة حيث تقرر تزويد هذه الموانئ بـ 420 شرطي إضافي لحماية أمن المرافق المرفئية وتسهيل إجراءات المراقبة والتأكد من الوثائق والجوازات والأشخاص والعاملين والوافدين على هذه الموانئ²⁸.

وتم تخصيص 50% من هذا العدد إلى الأعداد القائمة فعلاً لميناء الدار البيضاء وحده الذي يعتبر أكبر ميناء في المغرب، وفيما يتعلق بالمعدات، فقد تم تجهيز كافة الموانئ المغربية بنظام تحديد الهوية الآلي للتحديد الآلي لهوية السفن، ونظام تكنولوجيا المراقبة بالفيديو لإدارة حركة مرور السفن، وكذا رادارات من نوع أبرأ، وتضاف هذه المعدات إلى معدات أخرى من قبيل المساحات الضوئية للأمتعة المحمولة باليد والبوابات الأمنية للمسافرين²⁹.

ومن جهتها ولاحتماء المخاطر الإرهابية، فقد استخدمت إسبانيا خطط حماية بحرية ومجازة ومصممة للتصدي لأية احتمالات بما في ذلك منع الأعمال الإرهابية على الصعيد الأوروبي، وذلك طبقاً للقواعد الدولية التي اعتمدها المنظمة البحرية الدولية والواردة في تعديلات مرفق الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر لسنة 1974، والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق البحرية، وقد اعتمدت القواعد في 12 ديسمبر 2002 في المؤتمر الدبلوماسي للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر، ودخلت حيزاً للتنفيذ في 1 يوليو 2004، وهذه القواعد يشترطها الاتحاد الأوروبي وفقاً لقاعدة اللجنة الأوروبية رقم 2004/765 المؤرخة في 31 مارس 2004 والمنشور في الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية في 29 أبريل 2009، حيث تخضع الأسلحة الشخصية وكل المواد القابلة للانفجار أو الاشتعال لمراقبة قانونية صارمة من جانب قوات الأمن الإسبانية، حيث لا يجوز لأصحاب الأسلحة أو هذه المواد أن يسافروا بها، حيث توضع تحت تصرف ربان السفينة وتحت مراقبة أمنية طويلة فترة الرحلة³⁰.

من خلال كل هذه الإجراءات القانونية والميدانية والجهودات التي قامت بها كل من إسبانيا والمغرب في هذا المجال نستخلص إلى رغبة كل بلد في الحفاظ على الأرض والاستقرار ليس في المنطقة ولكن في بلده، وإعطاء صورة مثالية وإيجابية للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة من خلال السعي نحو تطبيق المعايير والإجراءات الدولية لأمن الملاحة الدولية، لكن في المقابل نلاحظ بأن غياب التنسيق والتعاون الفعال الغير مشروط مازال يفتقر لروح الحفاظ على المصالح المشتركة الحقيقية بين البلدين، لكون الإجراءات المتخذة لا تعكس حقيقة التكامل الأمني في المنطقة بين المغرب الذي يسعى لاستكمال وحدته الترابية واسترجاع جزره المحتلة واستمالة إسبانيا لاتخاذ موقع إيجابي تدعمه المشاريع الممنوحة لها في منطقة الشمال والتي تجعل من مصالحها الاقتصادية في المغرب مهددة في حالة عدم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وفي المقابل سعي إسبانيا لانتزاع دور إقليمي قوي لها في منطقة غرب المتوسط يضمن لها

²⁸ . نفس المرجع السابق.

²⁹ . نفس المرجع السابق.

³⁰ . أنظر التقرير التكميلي المقدم من إسبانيا عملاً بالفقرة 6 من القرار 2001/1373 المقدم للجنة مكافحة الإرهاب بتاريخ 19

يونيو 2002.

التفوق الاقتصادي والعسكري في المنطقة ويجعل منها شريكاً في كل القضايا الإقليمية بالمنطقة، هذا التنافس الأمني والاستخباراتي³¹، والذي أصبح خلال السنوات الماضية القليلة اقتصادياً بقوة بعد بدء العمل بميناء طنجة المتوسط 1 وإقامة طنجة المتوسط 2. وميناء الحسيمة، وقاعدة بحرية للمغرب في المتوسط، وإنجاز المغرب لمشاريع اقتصادية ضخمة في الشمال يجعل من التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب صعباً للغاية، والذي يؤكد لنا هذا الأمر هو كون كل من المغرب وإسبانيا قد قام بالتوقيع على اتفاقيات لمكافحة الإرهاب مع دول بعيدة عن المنطقة، كتوقيع المغرب اتفاقيات بهذا الشأن مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي والإجرام المنظم والإنتاج والمتاجرة والاستهلاك اللامشروع، للمخدرات، واتفاق تعاون أمني ضد الإرهاب مع الإمارات العربية المتحدة، واتفاقية مع جمهورية بولونيا بشأن محاربة الجريمة والإرهاب والاتجار في المخدرات، كما هو الحال مع كل من رومانيا وليبيا والجزر ومصر وفرنسا، وبالنسبة للجانب الإسباني هو الآخر عقد اتفاقيات ثنائية في هذا المجال مع دول عديدة مع كل من أوكرانيا والصين وسلوفاكيا وبولندا³².

من خلال المعطيات السابقة نستنتج أن غياب الإرادة السياسية التي تعكس في الحقيقة وجود العديد من الملفات والقضايا العالقة بين كل من إسبانيا والمغرب يعطل العمل المشترك التي يرقى إلى مستوى الشراكة بدلا من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، هذا الأخير الذي أصبح معطى للضغط من قبل الجانبين بدل أن يكون ورقة رابحة في مسار التقارب المغربي الإسباني.

ثانيا: الجوار الصعب وتداعياته على التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب.

لعل الأكيد أن التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب قد واجهته تحديات قانونية وسياسية جعل هذا التعاون غير فعال ولا يرقى إلى مستوى المخاطر التي تهدد منطقة غرب المتوسط والأمن القومي لإسبانيا والمغرب على حد سواء، حيث نجد على رأس هذه التحديات غياب اتفاقية ثنائية خاصة بمكافحة الإرهاب بين البلدين مما يعيق مكافحة الإرهاب وفق أسس قانونية وسياسية واضحة ومفعلة وفق نصوص قانونية متفق عليها، فيما يبقى التحدي الأكبر في العمل السري للأجهزة الأمنية الإسبانية والمغربية التي في مجملها لا تخضع لمراقبة احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

1. التحديات القانونية التي تواجه التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب.

لا يمكن الجزم مطلقاً بأن التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب يحقق أهدافه المنشودة، وذلك لعدة اعتبارات منطقية على رأسها أن هذا التعاون المحدود جداً يصطدم بمجموعة من التحديات القانونية التي يجب أخذها بعين الاعتبار وعلى رأسها غياب التوقيع على اتفاقية خاصة بمكافحة الإرهاب، مما يحيلنا على التساؤل حول تعطيل هذا المسلسل الذي تم تفعيله مع العديد من البلدان البعيدة عن المنطقة وتم تجميده في العمل الثنائي في هذا المجال، بالإضافة إلى تحد يعيق هذا التعاون ويتجسد مدى جعل مكافحة الإرهاب تتوافق مع الالتزامات القانونية للبلدين في مجال احترام تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان.

³¹. عبد الحميد عوني، الجنرال العنكري والعمل الدولي لـ DST، أسرار قبل وبعد تفجيرات مدريد الإرهابية، مرجع، ص 73.

³². marruecos y espana avanzon en la bucha conjunta antiterrorista con la firma de un nuevo convenio.

– **التوقيع على اتفاقية خاصة بمكافحة الإرهاب:** إن الحديث عن التحديات القانونية التي تعيق التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب يطرح استفساراً منطقياً وموضوعياً حول غياب اتفاقية خاصة بمكافحة الإرهاب بين البلدين منذ تفجيرات الدار البيضاء ومدير على الأثر، في حين أن الجانبين قد عقدا اتفاقيات ثنائية مع عدد كبير من البلدان البعيدة جداً عن المنطقة³³ والتي لا تؤثر فعلياً هذه الاتفاقيات في الوضع الأمني والإستراتيجي الذي يصب في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، فالحديث عن اسبانيا يقودنا إلى حصر الاتفاقيات التي قامت بعقدها مع عدد من البلدان خارج نسيجها الجيوسياسي والجيوبوليثيكي، ونذكر من بين هذه البلدان جمهورية بلغاريا بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة منذ 9 غشت 1999، ومع سلوفاكيا بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة منذ 29 يناير 2000، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة التي تم عقدها مع الإتحاد الروسي في 9 يونيو 2000، ومع الصين الشعبية بتاريخ 6 يونيو 2002، والحال كذلك بالنسبة للمغرب الذي اختار أن يتوجه بعيداً عن إطاره الجيو سياسي المؤثر بشكل مباشر على أمنه واستقراره الداخلي والإقليمي، حيث عقد مجموعة من الاتفاقيات بهذا الشأن مع رومانيا منذ 26 غشت 1997، ومع الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 27 نونبر 1991، ومع الولايات المتحدة الأمريكية منذ فبراير 1989³⁴.

إن الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب والتي من غير المفهوم لحد الساعة غيابها في تأطير العلاقات المغربية الإسبانية في هذا المجال خصوصاً أن البلدين يتعرضان لتهديدات إرهابية حقيقية، بفعل موقعهما الجيو استراتيجي وضرورة أن يتحملان مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة أمام المجتمع الدولي، لأن مثل هذه الاتفاقيات تتيح للطرفين أكبر قدر من التكامل وتتيح الفرصة لهما لتجاوز مبدأ التعاون المشروط والخاضع لمتغيرات السياسية وطبيعة الظروف الآتية للعلاقات المغربية الإسبانية لينتقل إلى مستوى الشراكة المؤطرة قانونياً باتفاقية تحدد أهداف ومجالات تحرك الطرفين الخاضع لضوابط قانونية واضحة، وعلى هذا الأساس فإن اتفاقية خاصة بمكافحة الإرهاب من شأنها أن تعزز التقارب والتفاعل الإيجابي بين البلدين وخاصة أنها في مجملها تعالج قضايا حساسة ومن المفروض أن تلمس المواضيع الآتية³⁵:

– تبادل المعلومات وفقاً لقواعد القانون الداخلي لكل بلد حول الجماعات الإرهابية، والجرائم والطرق المستعملة.

– تحديث وتبادل الأخبار بهدف الوقاية من التهديدات الإرهابية.

– تبادل الخبرات والمعارف التكنولوجية في ميدان الملاحة الجوية والبحرية والسكك الحديدية بهدف التحسين المستمر للتدابير الأمنية بالمطارات والموانئ ومحلات القطارات وتكييفها مع الخطر الذي يشكله الإرهاب.

– تبادل خبراء الأمن المكلفين بمساعدة السلطات المختصة للقيام بعمليات أمنية مشتركة.

– تبنى إجراءات موحدة لمكافحة التجارة الدولية اللامشروعة للسيارات.

³³ Armand de la groupe et zone Goytisoló ; "retour à les raison", le monde, vendredi 26 Mars 2004

³⁴ رشيدة الرينكة، معركة المغرب ضد الإرهاب، مرجع سابق، ص 51.

³⁵ Amina talhinnet, "new York, casa, Madrid, même combat libration", liberation, lundi 15 Mars 2004

- محاربة الهجرة السرية وتهريب السلع وتزوير وثائق السفر.
- محاربة الصناعة غير المشروعة والاتجار في الأسلحة والمتفجرات وباقي المواد الخطيرة.
- البحث عن المتغيبيين والتعرف على الأشخاص مجهولين الهوية وكذا الجثث.
- محاربة الجريمة الدولية المنظمة والإرهاب.
- محاربة تزوير وتحريف سندات الأداء والأوراق البنكية.³⁶

إن الوقوف عند هذه المعطيات التي تتضمنها الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب يجعلنا أمام مواضيع تعكر أصلا جو العلاقات المغربية الإسبانية تاريخياً لأنها تصيب جميعها ضمن نقاط تعتبر موضع خلاف سياسي دائم بين المغرب وإسبانيا وهذا ما يجعلنا نفسر غياب مثل هذه الاتفاقيات بين الطرفين، فإذا أخذنا مثلاً محاربة الهجرة السرية فنحن أمام مشكلة تاريخية يتبادل فيها الطرفان التهم حيث يدفع المغرب مع قلة الإمكانيات والوسائل اللوجستية والتمويلية والتكنولوجية لإيقاف التزيف المستمر من الدول المغاربية ودول جنوب الصحراء³⁷، فيما تعتبره إسبانيا ورقة ضغط سياسي يستعملها المغرب لفرض تصوراتها السياسية على إسبانيا، الأمر نفسه ينطبق على مكافحة المخدرات والجرائم المنظمة العابرة للصفين حيث تتهم إسبانيا المغرب بإيواء هذه الجماعات وتحفيزها على إغراق الأسواق الإسبانية بالمخدرات، بينما يلقي المغرب اللوم على إسبانيا لكونها تدعم اللوبيات والمافيات ذات الإمكانيات الكبيرة لتسهيل عملية تهريب وولوج المخدرات إلى أوروبا عن طريق أراضيها، بينما يبقى الملف الأكثر حساسية والذي يعيق التوصل إلى اتفاق حول عقد مثل هذه الاتفاقيات هو التخوف الكبير من عمليات التجسس المتبادلة بين الطرفين في النقاط التي تهم تبادل خبراء الأمن والمشاركة بعناصر مكلفة بمساعدة السلطات المختصة والقيام بعمليات مشتركة، هذا التخوف الذي يتم تركيزه من الطرف المغربي بالتواجد الاستخباراتي الكبير لإسبانيا في الشمال المغربي ومحاولة عناصرها تحفيز سكان الريف على الثورة ضد السلطات المركزية والتي ثبتت من خلال اعتقال مجموعة من الإسبان في فترات متفاوتة إبان ثورة الريف³⁸.

في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وما تلاها من تكثيف التواجد الإسباني في المنطقة الشمالية باعتبارها منطقة متقدمة لضمان أمن مدينتي سبتة ومليلية المتنازع عليهما، وكخلفية للأمن القومي الإسباني الذي يعتبر أن التهديد المباشر له يأتي من المغرب. بمناسبة التقرير الاستراتيجي الصادر عن مركز الأبحاث الاستراتيجية بمديرية والتابع لوزارة الدفاع الإسبانية.

إن عدم الثقة السياسية المتبادلة والتخوفات الأمنية للطرفين تعيق صراحة أي تقدم بين البلدين في مجال تسوية نزاعاتهما السياسية وفي مجال تعاونهما في مجال مكافحة الإرهاب، وضمن هذا السياق بالضبط يجب الدفع بعملية

³⁶ .Driss ajbali, "terrorisme, le temps de la vérité", libération, jeudi 08 Avril 204.

37 . توفيق الدباغ، إشكالية الهجرة السرية في العلاقات المغربية الأوروبية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق الرباط، 2001-2002، ص 79-80.

³⁸ . عائشة الديواني، "العلاقات المغربية الإسبانية"، بحث دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس الرباط كلية الحقوق أكادال، 1998/1997، ص 64.

إعادة تركيب وترتيب هذه العلاقة في مجال مكافحة الإرهاب ضمن رؤية أكثر شمولية تضم الفضاء الأورو متوسطي والفضاء المغاربي والتي يعتبر فيها سواء المغرب أو إسبانيا كمنعشين فاعلين في تجمعين جهويين الاتحاد الأوروبي، وإتحاد المغرب العربي، اللذان يعتبر التعاون بينهما ضروريا لتحقيق أهداف عملية من هذا الحكم الكبير³⁹.

إن الحديث عن الدور الضعيف وشبه المنعدم لاتحاد المغرب العربي يحيلنا إلى ربط علاقة المغرب بشكله الواقعي الراهن وليس المثالي الذي يدافع عن العروبة والوحدة العربية. بمحيطه الأورو متوسطي، فالعلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي باتت تتضرر باستمرار، وقد أكدته الوضع المتقدم التي منحه الاتحاد الأوروبي للمغرب والذي يمكنه من امتيازات كبيرة وعديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني يتيح فرصة في إطار هذه المنظومة لكل من المغرب وإسبانيا لتجاوز خلافاتهما، وهذا ما كانت قد عبرت عنه السيدة عائشة بلعري "سفيرة المغرب لدى الاتحاد الأوروبي حيث أكدت أن العلاقة بين الطرفين تعد بمستقبل أفضل أو أن المنظومة الاتحادية تعتبر المغرب أحد أنشط البلدان في إطار الشراكة الأورو متوسطية، هذه الشراكة التي لا يمكن أن تتأثر بأي حال من الأحوال، بالتغيرات الظرفية، والمتمثلة في الخلافات"⁴⁰ الإسبانية المغربية التي تبقى عابرة، والاتحاد الأوروبي كفيل بتدويرها في فضاءات أورو متوسطية أوسع.

ونرى أوروبياً وحتى إسبانيا هناك تحرك لتدوير الخلافات المغربية الإسبانية في الفضاء الأوروبي، وفي هذا الإطار تمت الدعوة لتجاوز الخلافات الثنائية وتطبيع العلاقات لما فيه صالح الجميع، حيث نجد أن رئيس الحكومة الأندلسية في محاولة للضغط السياسي على إسبانيا، طالب حكومة مدريد بضرورة اعترافها بوجود مشاكل عالقة مع المغرب، والعمل بالتالي على إيجاد حل لها، وذلك باستغلال كل الفرص المتاحة من أجل تحويل الفضاء الأورو متوسطي إلى مجال للتعاون بين أوروبا وشمال إفريقيا، وحيث أكد رئيس الحكومة الأندلسية على توجه إسبانيا بالاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية فيه ما سيزيد من الخطأ العلاقات مع بلدان شمال إفريقيا تأزماً⁴¹.

ويرى السيد أندريو كلاريت "مدير المعهد الأوروبي للشؤون المتوسطية، بخصوص الإمكانيات المتاحة أمام المغرب وإسبانيا، لتأسيس نظرة جديدة لعلاقاتها الثنائية، أن المغرب وإسبانيا بعد أزمة جزيرة ليلى قد دخلتا مرحلة جديدة وفُرت للبلدين إمكانية الحوار والتعاون من أجل تجاوز مستوى العلاقات الهشة التي سبقت الأزمة، والتأسيس لمستوى جديد للعلاقات التي بإمكانها الصمود في وجه الخلافات المقبلة، والتي لا محيد عنها بين دول متجاورة لها ما يكفي من القواسم المشتركة، كما لها ما يكفي من مصادر الخلاف.

وفي إطار تدوير كل الخلافات في الفضاء الأورو متوسطي أكد الجانب المغربي أيضاً تشبته بما يوفره هذا الأفق الجديد الذي بدأت معالمه ترسم بالنسبة للمغرب وإسبانيا، والمتمثلة في المصالح المشتركة التي تنعكس بالإيجاب ليس

39. لشكر سميرة، "التعاون الأورو المتوسطي في مجال الأمن"، دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس أكادال، كلية الحقوق أكادال، 2001/200، ص 96.

40. عائشة بلعري: "الإتحاد الأوروبي المغرب أحد أنشط بلدان الشراكة الأورو متوسطية، الإتحاد الاشتراكي، العدد 17:6734-01-2001.

41. عزيزي الساطوري، "رئيس الحكومة الأندلسية" ما نويل شافيز "يطالب إسبانيا بحل خلافاتها مع المغرب"، الإتحاد الاشتراكي، العدد 18: 6736-1-2002.

فقط على علاقة البلدين، بل تصل إلى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، الأورو متوسطي، حيث يجب على المغرب واسبانيا تغيير وثيرة العمل لبناء فضاء للتعاون والتضامن والحدثة، فضاء جديد واعد ينبغي أن يكون قضية للجميع، لأنه قد ولى ذلك الزمن الذي كانت فيه الدول تعتد بنفسها وتعتبر أنها المسؤولة الوحيدة عن مصيرها⁴².

فالأكيد أن الجغرافيا لا يمكن تحريكها وبالتالي فهي عنصر حاسم في العلاقات الدولية، وهذا ما يبدو اليوم في المنطقة، حيث أن المغرب واسبانيا يلتقيان حول مضيق جبل طارق الذي يفصلهما، ويشتركان مع فرنسا في إطلالهما على واجهتي المتوسط والأطلسي، وبالنسبة للمغرب فتوجهات سياسته الخارجية ارتبطت دائما بالاعتبارات المتعلقة بوضعية الجغرافية، حيث شكلت مشاكله الترابية نوعا من الهيمنة على المقاربات المغربية في مجال العلاقات الدولية، ومن ثم كانت المفاوضات المغربية الإسبانية، نابعة من هذا المنطلق، وشكلت اسبانيا دائما مركز المصالح الأساسية للسياسة الخارجية المغربية، ولا تزال تشكل المركز الثاني للمصالح المغربية الاقتصادية، نظراً لارتباط اسبانيا بالمجموعة الأوروبية التي تساهم في تشكيل البنية الإنتاجية للاقتصاد المغربي⁴³.

— احترام تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان: لا يقدم القانون الدولي الإنساني، والذي يسمى كذلك أحيانا بقانون النزاعات المسلحة أو قانون الحرب تعريفاً للإرهاب، ولكنه يحظر معظم الأعمال التي ترتكب أثناء النزاعات المسلحة والتي يمكن أن تعتبر عادة أعمالاً إرهابية لو ارتكبت في أوقات السلم، ورغم الخلاف الكبير الذي وقع حول مدى استفادة المرتكبين لأعمال إرهابية من القانون الدولي الإنساني الذي يطبق في أوقات الحرب، إلا أن الأشخاص المحتجزين في نزاع مسلح غير دولي تم شنه باعتباره جزءاً من الكفاح ضد الإرهاب، كما هو الحال بالنسبة للذين قبضوا عليهم في أفغانستان منذ 2002 يتمتعون بحماية المادة المشتركة الثالثة⁴⁴ من اتفاقية جنيف وحماية القانون الدولي العرفي ذات الصلة كما تنطبق عليهم قواعد حقوق الإنسان الدولية وقواعد العرف المحلي، كما هو الحال بالنسبة للمحتجزين في قضايا الإرهاب في أحداث الدار البيضاء سنة 2003 أو أحداث مدريد سنة 2004، فإذا حوكموا في أي جرم يحتمل أنهم أقدموا عليه فمن حقهم أن ينالوا ضمانات المحاكمة العادلة التي يمنحها القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان لأنه لا يجوز اعتبار أي شخص يقبض عليه في إطار مكافحة الإرهاب خارج عن القانون، ففي مجال الحماية القانونية لا يوجد أي شيء يعادل الفراغ القانوني⁴⁵.

وفي هذا الإطار أكد المغرب رداً على مذكرة تم رفعها من طرف لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة بأن المملكة تلتزم التزاماً تاماً بالصكوك الدولية المتعلقة بالقوانين الإنسانية في ديباجة دستور 1996 حيث يقتضي ترتيب القواعد من حيث الأهمية بأن يكون للالتزامات الدولية أسبقية على القانون الداخلي ويث المجلس الدستوري فيما إذا كان القانون المعتمد متوافق مع الدستور وأن التدابير المتخذة في إطار مكافحة الإرهاب على غرار التنمية اعتمد

⁴². فتح الله ولعلو، "الصعوبات التي تعرض العلاقات بين المغرب واسبانيا عابرة"، جريدة الصباح، العدد 597، 11/03/2002.

⁴³. انظر شهادة فتح الله ولعلو بعنوان "التعاون الجهوي الإسباني المغربي والخلافات حول سبتة ومليلية" وذلك ضمن كتاب بوغالب العطار: سبتة ومليلية مغاربة تحت الاحتلال، ص 398.

⁴⁴. شعبان عبد الحسين، "الإنسان والأصل مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2002، ص 30.

⁴⁵. أحمد أبو الوفا، "القانون الدولي الإنساني"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2006، ص 46.

هذا الإجراء الرامي إلى الحفاظ على حقوق الإنسان من كل انتهاك وكذلك الحال بالنسبة لإسبانيا التي التزمت بموجب الدستور الإسباني والقانون المدني الوطني بالالتزام قانونيا بالحفاظ على حقوق الإنسان وضمان المحاكمة العادلة وتوفير الظروف القانونية والإنسانية للمتورطين في هذه الأعمال، والأکید أننا نلمس التعاون المغربي الإسباني في هذا المجال من خلال مساعدة الأشخاص المعتقلين ونقل المحكوم عليهم إلى وطنهم في إطار عملية تسليم المجرمين والمدنيين في القضايا الجنائية والتي نصت عليها اتفاقية التعاون القضائي⁴⁶.

إلا أن هذا الموضوع يبقى صراحة قاصراً من الناحية الموضوعية لأنه تبين أن هناك انتهاكات فاضحة تمس المدنيين والذين يتم التحقيق معهم في إطار قضايا الإرهاب سواء في إسبانيا أو المغرب والذين ثبت أنهم يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب والاضطهاد النفسي والبدني لانتزاع معلومات استخباراتية وأمنية منهم، ويبقى الإطار القانوني مجرد صورة تنبأها بها الدولتين لإظهار التزامها بالصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب خاصة في غياب أي جهة دولية أو منظمة دولية تقوم بالتحقيق وبدوريات منتظمة للوقوف على مختلف ظروف الاعتقال، ولعل الفضائح التي ثم نشرها عن أبو غريب في العراق، وقاعدة باغرام، وعن السجون السرية في إسبانيا والمغرب والتي تحدثت عن كونها مقرات للتعذيب والاستنطاق كافية للوقوف عند الوضعية الحقيقية للمدنيين في هذه القضايا ومدى استفادتهم من امتيازات القوانين والأعراف الدولية في هذا المجال⁴⁷.

والملاحظ بأن حتى التعاون بين المغرب وإسبانيا من خلال تبادل السجناء والمطلوبين لا يكون نهائياً وفقاً لبروتوكول تعاون أو نتيجة لتطبيق اتفاقية ثنائية لمكافحة الإرهاب التي تبقى بعيدة المنال في ظل ظروف الشد والجذب التي تعرفها العلاقات المغربية الإسبانية الراهنة، خاصة أننا نتحدث عن موضوع الإرهاب وعن العلاقات الدولية بمفهومها الواقعي وليس المثالي⁴⁸، فالموضوع هنا أممي ويتعلق بالأمن القومي للدولتين وبنموذج فكري وإيديولوجي يقوم عليه أساس الدولتين يتعرض للتهديد من وجهة النظر الرسمية، فحتى إسبانيا التي هي عضو في الإتحاد الأوروبي وتخضع لرقابة صارمة في مجال حماية الحقوق الإنسان وتتوفر على مؤسسات قوية في هذا المجال كالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فهي ترتكب فضائح في هذا المجال خاصة على مستوى التحقيق الذي يكون غالباً سرية حيث يتعرض المعتقلون لأبشع أنواع التعذيب أثناء الاستنطاق، كما هو الحال في المغرب التي تهدد النموذج الذي بدأت تقدمه للرأي العام العالمي حول كونها دولة تسعى إلى تحقيق نوع من الانتقال الديمقراطي السياسي وإرساء دعائم دولة الحق والقانون، هذا النموذج الذي اصطلح بأحداث الدار البيضاء الدامية لتعطى الأولوية لأجهزة الأمن. بمختلف أنواعها لخرق القوانين في سبيل حصر التهديدات الإرهابية والقضاء عليها⁴⁹.

وفي هذا الإطار فقد تدخلت لجنة مكافحة الإرهاب بشكل قانوني من خلال مذكرة تم رفعها للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان فيما يخص قضايا الإرهاب حيث أكدت على وجوب تفادي التعريفات القانونية الغامضة والفضفاضة للأعمال أو الجماعات الإرهابية التي تخرق مبدأ الشرعية، مما يمكن أن يستخدم لقمع

- le monde, samedi 17 Mars 2004. "la vérité sur le 11 Mars"⁴⁶ José maria Aznar,

⁴⁷. أحمد إبراهيم، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، مجلة السياسة الدولية العدد 87، 2002،

ص45.

⁴⁸. أحمد ديان، "محولات السياسة الخارجية: المحددات والقيود"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 153، يوليو 2003، ص16.

⁴⁹. Juan goytisolo, "la lutte antiterroriste, periorite mayhridence", le figaro, vendredi 19 Mars 2006

حرية الرأي والتعبير وتأسيس الجمعيات بطريقة تنتهك التزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفيما يتعلق بالحاجة إلى كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط لها أو تدبيرها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة، حيث أثبتت مجموعة من الشواغل بشأن بعض أوجه إدارة العدالة في بعض الدول الأعضاء ومنها المغرب وإسبانيا فيما يخص السلوك الذي ينتهك التزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تتعلق بعدم احترام افتراض البراءة، واللجوء إلى الاحتجاز الانفرادي، وممارسة التعذيب، والحرمان من المثل أمام المحاكم، والحق في المعاملة وفقاً للأصول القانونية، والاحتجاز لوقت طويل أو غير محدد دون محاكمة، واستخدام أجهزة الأمن للقوة بشكل مفرط⁵⁰.

وهذا وقد توقف التقرير عند فقرة غاية في الأهمية فيما يخص التعاون الدولي وبالضبط فيما يخص نقل المشتبه بهم في ارتكابهم أعمالاً إرهابية، والحالات التي يكون فيها هذا النقل مناقضاً للالتزامات الدولية بعدم الإعادة بموجب القانون الدولي بما في ذلك التزام الدول الأطراف بموجب المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضرورية المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بأنه لا يجوز للدول أن تطرد أي شخص أو تعيده أو أن تسلمه إلى دولة أخرى يواجه فيها خطر التعرض للتعذيب سواء كانت الدول تستخدم الضمانات الدبلوماسية أم لا، حيث يجب عليها أن تكفل الامتثال للالتزامات فيما يتعلق بمبدأ عدم الإعادة القسرية، كما هو الحال بالنسبة لحق اللجوء وتدابير مكافحة الإرهاب التي تمس إنسانية وكرامة طالبي اللجوء⁵¹.

صحيح بأن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الخاصة بحماية هذه الحقوق وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكولين الأول والثاني يبقى صعب التطبيق نظراً للغموض والسرية التي تحاكيها الأجهزة الأمنية خلال جميع مراحل عملياتها الأمنية حتى أنه يستحيل معها إخضاع شيء ما لتحقيق في إطار ما إذا كانت تطبق فيه إجراءات حقوق الإنسان لكون أن الأحداث تكون له معلومات ولو قليلة عن مثل هذه الانتهاكات إلا حين يقدم المعنيون إلى القضاء في إطار المحاكمات العلنية، والذي يهمننا نحن بالأساس من خلال هذه الفقرة أن نقف عند تطبيق بروتوكولات التعاون الخاصة بالاتفاقيات التي تم توقيعها بين المغرب وإسبانيا والتي تصب مباشرة بالإضافة إلى طابعها القانوني في استهداف الجانب الإنساني الخضر. وهذه الاتفاقيات المذكورة سلفاً هي الاتفاقية المتعلقة بمساعدة الأشخاص المعتقلين ونقل المحكوم عليهم إلى وطنهم لسنة 1999، واتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي لسنة 2000، واتفاقية في ميدان المجرمين لسنة 1997⁵².

إذا ما وقفنا عند هذه الاتفاقيات التي بموجبها يستفيد المعتقلون سواء المغاربة أو الإسبان داخل أو خارج بلدانهم الأصلية من عملية قضاء العقوبة الحبسية في بلدهم الأم والاستفادة من امتيازات إعادة المحاكمة والتحقيق العادلة نجد أن هذه الاتفاقية تمثل نموذجاً مثالياً للتعاون الأمني والقضائي بين البلدين، إلا أنه في مجال مكافحة الإرهاب وجد الأمر صعوبة نسبية فرضتها محاولة الأجهزة الأمنية للبلدين على الاستحواذ على المعلومات المستقاة أثناء التحقيق

⁵⁰ مني محمود مصطفى، القانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسة قانونية تحليلية للقواعد الإنسانية المطبقة في زمن السلم والحرب، دار النهضة العربية، 1989، ص 122.

⁵¹ مني محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 132.

⁵² انظر - الجريدة الرسمية رقم 44 48 الصادرة يوم الخميس 2 نونبر 2000.

لنفسها، وهو الأمر الذي خلق فجوة ظهرت مع مطالبة المعتقلين بشكل علني أثناء المحاكمات من حقهم القانوني للانتقال إلى بلدهم لاستكمال العقوبات الحبسية نظرا للظروف الصعبة والخاصة التي يعاملون بها خارج بلدهم الأم⁵³.

ومع كل ذلك فالتعاون المغربي الإسباني في هذا المجال ثابت نظراً لعدد كبير من الانتقالات التي جرت لسجناء ومعتقلين بين المغرب وإسبانيا والتي جرت كلها تحت ضغط المنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية وتحت تأثير الرأي العام المغربي والإسباني، يمكن أن نسوق كمثال لذلك تسليم الحكومة الإسبانية للمغرب مجموعة من المتهمين بالانتماء لخلية تجنيد الإرهابيين في برشلونة في يونيو 2008، كما سلمت للمغرب 4 متهمين مشتبه في انتمائهم لحزب التحرير الإسلامي وتلقي تدريب سري على يد جماعة السلفية الجهادية في أحد مساجد برشلونة في فبراير 2008، وفي إطار التعاون نفسه والذي لا يكون ملزماً صراحة رغم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين والذي يخضع لتفاهم مسبق ومفاوضات حول التسليم فقد جرى تسليم مغاربة للحكومة المغربية اتهموا بالانتماء لخلية إرهابية تتخذ من سانتا كولوما مقراً لها بإقليم كاتالونيا بهدف الإعداد للتوجه لمعسكرات تديرها جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي⁵⁴.

إن الخلاصة التي استقينها من هذا الفرع تؤكد على أن احترام حقوق الإنسان في قضايا الإرهاب يبقى مستبعداً ولا يخضع حتى هذه الساعة لأي رقابة مباشرة من طرف المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، وحتى التعاون بين المغرب وإسبانيا في هذا المجال لا يراعي وبالضرورة تطبيق نصوص الاتفاقيات المتبادلة بين البلدين، بل يخضع لإجراءات أهمية المعلومات ومحاولة الاستقراء الأمني بها، وتبقى عملية تسليم المدانين لأسباب إنسانية خاضعة لمدى تفاهم وتوافق الطرفين حول إجراءات وظروف هذا التسليم⁵⁵.

2. المعوقات السياسية التي تحد من فعالية التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب.

الأكيد أن التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب تعترضه مجموعة من المعوقات المنطقية والتي تحد من فعالية هذا التعاون وتجعل تحقيق أهدافه صعباً في غياب التوافق السياسي الدائم بين البلدين، وهذا ما يظهره الموقف الإسباني من قضية الوحدة الترابية للمغرب، وتداعيات الوضعية القانونية لمدينتي سبتة ومليلية والجزر المتوسطة والأطلسية، مما يجعل ملف مكافحة الإرهاب بدل أن يكون صلة وصل بين البلدين يتجسد في الوقت الحالي كأحد أوجه الصراع الاستراتيجي بين البلدين في منطقة غرب المتوسط حول التمويع الجيوسياسي على الساحة الدولية والإقليمية.

52. الجريدة الرسمية رقم 4700 الصادرة يوم الخميس 17 يونيو 1999.

53. مصطفى توسا، حرب المغرب على الإرهاب، مرجع سابق.

54. المغرب: دفاع العسكري المدان بالإرهاب يرفع دعوى لمنع ترحيله إلى إسبانيا الشرق الأوسط.

www.Aswat.com/news.asp 2008/12/25، الساعة 3:20 min

55. العربي المساري: التعاون بين المغرب وإسبانيا يكون قريباً عندما يريح الطرفان معا، 2009/10/23 الساعة 14:25

www.marruecosdigital.net/xoops/modules/wfsection/article. 14:25 2009/10/23

– **الموقف الإسباني من قضية الوحدة الترابية:** إن الجدير بالذكر على أن العلاقات المغربية الإسبانية تشهد أزمات سياسية متكررة وهذا راجع بالأساس إلى التاريخ المشترك للبلدين كفاعلين أساسيين في العلاقات الدولية في العصور الوسطى أو في الفترة الاستعمارية نتج عنه تفاعل سلمي أكثر منه إيجابي في التعاطي المشترك للقضايا الحساسة بين البلدين في الوقت الراهن، ولعل قصور التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب كأحد الأمثلة الحية التي نحن بصدد ذكرها والتي تمثل أحد أهم المواضيع المشتركة بين البلدين في منطقة غرب المتوسط الذي هو راجع بالأساس إلى هاته المعوقات السياسية والتي نجد أنها تتمثل بالأساس بالموقف الإسباني من قضية الوحدة الترابية للمغرب والذي اتخذ مجموعة من المظاهر والسمات الأساسية على رأسها دعم اسبانيا لجبهة البوليساريو، وهذا ما أكدته موقف الحكومة السابقة التي كان يرأسها ماريا أنثار الذي صرح لجريدة الباييس بان موقف الحكومة الإسبانية من قضية الصحراء هو موقف دعم واحترام كامل⁵⁶، بالإضافة إلى تحرك الحكومة الإسبانية للدفع بتحريك المجتمع المدني وخاصة في إقليم الأندلس إلى الدعوة لتنظيم استفتاء في الصحراء، وقد نظم استفتاء صوري بالفعل شارك فيه أكثر من 125 ألف أندلسي أكدت نتائجه مساندة الرأي العام الأندلسي للصحراويين لتقرير مصيرهم.

وقد زاد من حدة الأمر في تلك المرحلة توقيع اسبانيا والجزائر اتفاقية حسن الحوار في أكتوبر 2002 حيث اعتبره المغرب كمحاولة إسبانية للعب على الحبلين لأنه يعتبر الجزائر طرفاً رئيسياً في النزاع، هذا بالإضافة إلى التمييز الذي تمارسه اسبانيا بين المواطنين المغاربة في الأقاليم الشمالية والوسطى وبين المغاربة في الأقاليم الجنوبية فيما يخص الحصول على التأشيرة وفتح مجالات الإقامة والعمل أمامهم حيث أنها تعطي الأولوية للفئة الأولى⁵⁷.

إن الموقف الإسباني العدائي تجاه المغرب في قضية وحدته الترابية امتد لمحاولة إقناع الإسبان للإدارة الأمريكية السابقة لرعاية المصالح الإسبانية في الصحراء وعدم التسرع في دعم الأطروحة المغربية، هذا بالإضافة لجملة من المضايقات على مستوى جزر الكناري حيث سمحت اسبانيا لشركة ريتسول للتنقيب على النفط بالعمل في سواحل المغرب الجنوبية المقابلة لجزر الكناري، هذا التدني الذي عرفته العلاقات المغربية الإسبانية صراحة سوف يؤدي إلى انفراج كبير بين الطرفين ولعل أهم أسبابه التفجيرات الإرهابية التي حدثت في محطات القطارات في مدريد سنة 2004⁵⁸ والتي أدت إلى إسقاط الحكومة اليمينية بعد ثلاثة أيام فقط في هذه التفجيرات والتي كان يرأسها خوسي ماريا أنثار⁵⁹، وأدت إلى فوز الاشتراكيين وتولي خوسي لويس ثاباتيرو رئاسة الحكومة في اسبانيا لبطغي ملف محاربة الإرهاب على القضايا الراهنة بين البلدين بعد إظهار هذه الحكومة لموقف أكثر إنصافاً وأكثر مرونة تجاه قضية الوحدة الترابية للمغرب، حيث أعلن بأن المغرب يستحق تعاملًا تفضيلياً وعلاقات متبادلة أساسها التفاهم والثقة، حيث جعل الاشتراكيون إحدى أولوياتهم تحسين العلاقات المغربية الإسبانية، حيث خص لويس ثاباتيرو المغرب بأول زيارة رسمية له خارج اسبانيا حيث دعم صراحة أي اتفاق سياسي بين الأطراف المعنية، وأكد دعمه للمقترح

³ Calduch cervere , *les decision espante de retirasse unilateralemente del sahara* , 1993, Madrid ,pp132-133

⁵⁷ Gabriel maurogane, *El problème Maroc de vista espagnol*, el , N° 7469/07/052001

⁵⁸ . Gérard choliand, réflexionss", Le 11 Septembre des espagnols", Le figaro, samedi 13 dimanche 14 mars 2004

⁵⁹ . منصف سليمي، "اعمالان وراء تدهور العلاقات المغربية الإسبانية"، الشرق الأوسط، العدد 8633، 2004/7/18.

الذاتي وهذا ما أكدته رئيس حكومة كطلونيا أثناء زيارته للمغرب سنة 2004 حيث قال بأن "ثباطيرو يبحث عن حل في إطار إقليمي يقوم على حكم ذاتي موسع ومتقدم للغاية"⁶⁰.

هذا الانفتاح قاد ثباطيرو خلال زيارته للجزائر في 14 يوليوز 2005 للدعوة إلى حل قضية الصحراء داخل إطار مغربي أفضل من الإطار الأممي، وحاول ثباطيرو عقد قمة رباعية بين المغرب وإسبانيا وفرنسا والجزائر على أن تمثل هذه الأخيرة البوليساريو، وتحضر موريطانيا كملاحظ بهدف الإعلان عن حكم ذاتي في الصحراء تابع للمغرب، لكن هذه القمة لم يكتب لها الانعقاد بسبب رفض الجزائر حضورها متذرعة بضرورة تصفية الاستعمار من تلك المنطقة من منطلق مبدأ حق تقرير المصير⁶¹.

وصراحة ورغم هذه المواقف المرنة لإسبانيا تجاه المغرب إلا أننا بصدد الحديث عن ازدواجية في التعامل والأداء مع القضية مع توالي ضغوطات وتحركات المجتمع المدني الإسباني الداعم لأطروحة الانفصال لجهة البوليساريو ومع ازدياد المصالح التي تربط إسبانيا والجزائر بعد توقيعهما لاتفاقية معاهدة الصداقة والتعاون في أكتوبر 2002 والقمة الاقتصادية الثنائية التي جمعتها حول تفعيل مشروع ربط أنابيب الغاز بين إسبانيا والجزائر، وحصة إسبانيا من النفط الجزائري والتنقيب عنه وتحويل الديون الإسبانية للجزائر إلى استثمارات وغيرها من المشاريع التي تكلف ملايين الدولارات على حساب المغرب الذي لا يتوفر صراحة على مؤهلات اقتصادية تجعله يضغط على إسبانيا لتعديل موقفها من هذه القضية⁶².

لعل الثقل الإسباني في ملف قضية الوحدة الترابية للمغرب ينعكس مباشرة على مستوى التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب، هذا الملف الذي أصبح ورقة ضغط سياسي لدى المغرب لإجبار إسبانيا إلى تقديم تنازلات سياسية للمغرب علما بأن مصدر الإرهاب الذي يهدد إسبانيا يأتي من المنطقة المغاربية ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء إذا ما استثنينا الصراع بين منظمة إيتا الباسكية التي تطالب بالانفصال عن إسبانيا وبين حكومة مدريد التي تعتبرها إلى جانب الاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية تستعمل العنف وتهدد الاستقرار والأمن في إسبانيا⁶³.

إن مسألة الأمن ومحاربة التطرف والإرهاب العابرين للبحر الأبيض المتوسط عبر المغرب وإسبانيا يحتاج وبالضرورة إلى فصله كل الفصل عن المشاكل والأزمات السياسية التي تعاني منها المغرب وإسبانيا وهذا مستبعد لأن طبع العلاقات الدولية المبنية على المصالح تستدعي من الطرفين العمل على استغلال كل الملفات التي تجمع بينهما لتحقيق مكاسب، وهذا يُدخل كلا من المغرب وإسبانيا في منافسة حقيقية إذا ما أخذنا بالاعتبار عوامل وقضايا أخرى يتخذها الطرفان ورقة ضغط للتحكم في قواعد اللعبة الإستراتيجية والسياسية في منطقة غرب المتوسط التي يتوقع

⁶⁰ . José Luis Rodriguez zapotero, «the best response to terrorism is the through the world's intelligence community, el pais, Monday, March 22, 2004

⁶¹ . أحمد دياب، "تحولات السياسة الخارجية الإسبانية: المحددات والقيود" السياسية الدولية، العدد 153، يوليوز 2003، ص 26.

⁶² . حسين مجدي، "ملف الصحراء في استراتيجيات الدول الكبرى"، وجهة نظر، المغرب، العدد 54، 2008، ص 08.

⁶³ . AMINA TALHIMET, impitoyable ETA, libération, Lundi, 15 Mars 2004

لها أن تكون أحد القواعد المهمة لممارسة الإرهاب باعتبار أن المنطقة المغاربية برمتها تعتبر مجالاً حيوياً وأمنياً خلفياً لأوروبا الموحدة.⁶⁴

إن الحديث عن دور المشاكل والأزمات السياسية التي تعين عمل المغرب واسبانيا في مجال مكافحة الإرهاب يمكن أن نلمسه من خلال الفجوة التي أحدثتها تفجيرات مدريد على عهد أثنار وتفجيرات الدار البيضاء في فترة عرفت فيها هذه العلاقات توتراً وتصعيداً كبيراً، حيث استهدفت التفجيرات الأولى أهداف إسبانية، والثانية كان المغرب والمغاربة قاعدة خلفية لها في إسبانيا، وهذا راجع بالأساس إلى تمسك كل دولة بإستراتيجيتها الأمنية الخاصة بها رغم بروتوكولات تعاون وهذا ما حدا بثباته إلى محاولة فصل مشاكل إسبانيا مع المغرب بقضية التعاون الأمني والإستخباراتي لمكافحة الإرهاب فقد دعى بعد تفجيرات مدريد إلى مفهوم إستراتيجي لمكافحة الإرهاب بعد أن فشل المفهوم القديم، لأن الإرهاب لا يُكافح بدولة القانون والقانون الدولي وأجهزة الاستخبارات كما قال بالتعاون والتنسيق والتكامل الإقليمي والجهوي.⁶⁵

لقد أدى هذا التوجه الجديد إلى فصل مؤقت بين المشاكل الأبدية العالقة مع إسبانيا وبين مكافحة الإرهاب في ظروف تعرف فيها الحكومتين فترة نقاهة وتودد من الأكيد ألها لن تدوم مطولاً في غياب حوار حقيقي وصريح ومفاوضات بناءة لحل الأزمات بين البلدين، إلا أنه يمكن إجمالاً القول بأن المغرب واسبانيا قد توجهتا نحو نهج مفهوم مشترك لمحاربة الإرهاب يتمحور حول ضربات أمنية استباقية للحركات الإرهابية داخل البلدين سواء الخلايا النائمة أو التي تنشط عبر ضفتي مضيق جبل طارق وتتخذ من البلدين مواقع متقدمة لتنفيذ عمليات سواء في المغرب واسبانيا أو في أوروبا على وجه التحديد.⁶⁶

وللحديث بصورة أعمق عن هذا التعاون السطحي بين البلدين نظراً لهذه المعوقات لابد لنا من استحضار الدور الأمريكي الفرنسي في هذه العملية بعد إدماج الإستراتيجية الأمنية المغربية في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي لم تصل إلى بعد إقليمي تفضيلي يعطيها امتيازات أمريكية وأوروبية وذلك بسبب التنافس الإسباني، إن لم نقل الاحتكار الإسباني لما تريده أمريكا في غرب المتوسط، حتى لا يحقق المغرب أي تغيير في الإقليم بفعل سياسته الأمنية الجديدة، هذا التنافس فوت فرصة إستراتيجية على المغرب في التوقع القوي ضمن الميزان الإستراتيجي في شمال إفريقيا بعدما فضلت أمريكا فتح قاعدة تمناست جنوب الجزائر لمراقبة الحدود المغربية والمالية الموريتانية وهو ما يدعى بمثلث الإرهاب جنوب الصحراء، دون أن تمس هذه الترتيبات بالبوليساريو التي عمل المغرب على محاولة تصنيفها دولياً كمنظمة إرهابية، حيث نجحت إسبانيا في إزاحة الحركة المغربية في هذا الملف دولياً وجعل أوائها إلى هذه الساعة يأخذ أبعاداً وطنية وليست إقليمية لكونه يريد أن تبقى مشكلة الوحدة الترابية للمغرب قائمة والتي على أساسها يضمن استتراف مؤهلات وقوة المغرب في متابعة حل هذه القضية على الصعيد الدولي، أولاً يكون له أي دور إقليمي على حساب إسبانيا التي تطمح أن تكون القوة الإقليمية الوحيدة في

أحمد دياب، "الصراع على الأمن والسيادة في مضيق جبل طارق"، السياسة الدولية، ملف الأهرام القاهرة، العدد 150، أكتوبر 2002 ص 64.

⁶⁵ الجنرال لعينكري والعمل الدولي DST، أسرار قبل وبعد تفجيرات مدريد الإرهابية، مرجع سابق، ص 68.

⁶⁶ Mansun esaudero and abdennue prado, "Islam in the contest of the loy state", el pais, eriday, April 23, 2004

غرب المتوسط والذي يمكنها من استغلال واحتكار القرار والنفوذ السياسي في المنطقة وبالتالي ضمان الاستفادة من المعطى الاقتصادي عن المعطى الاقتصادي الضخم المتاح في المنطقة⁶⁷.

– الوضعية القانونية بين سبتة ومليلية والجزر المتوسطية والأطلسية: إن التعاون المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب يتأثر بشكل مباشر بأزمة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين والمواقف التي تبناها الطرفان حيث وجود خلاف قانوني مستمر، ولعل أزمة جزيرة ليلي يعد مثالا حيا يوطر للخلاف الأصلي المتعلق بقضية السيادة على مدينتي سبتة ومليلية ومجموعة الجزر الصغيرة الموجودة بمحاكاة السواحل المغربية ويتعلق الأمر بأرخبيل الجزر الجعفرية وجزر نكور وصخرة بادي، وإن كان أمر جزيرة ليلي يكاد يكون محسوما قانونيا على الأقل، ما دامت إسبانيا لا تدعي حق السيادة عليها، فإن الأمور أكثر تعقيدا فيما يتعلق ببقية الثغور بما فيها سبتة ومليلية الخاضعتان للسيطرة الإسبانية منذ سنة 1968، وحيث تواجه إسبانيا طلب المغرب باسترجاعها، وتكتفي إسبانيا بتجاهل الطلب المغربي وتؤكد على أن المدينتين هما جزء من التراب الإسباني، وأن تلك المواقع ليست جزء من أي نزاع⁶⁸.

وقد كان السيد أماندو دي ميغيل، عالم اجتماع وصحفي إسباني قد قدم مجموعة من الاقتراحات في صحيفة "انترفيو" من أجل تسوية قضايا جبل طارق وسبتة ومليلية في وقت واحد بالقول: "إن جبل طارق لا يستحق خوض حرب من أجله، ولا حتى إزعاجا للعلاقات الطيبة مع المملكة المتحدة، ومن جهة أخرى فإن الثغور الإسبانية لم يعد ممكنا الحفاظ عليها وأن هناك مجموعة من الخيارات منها:

1- الإبقاء على ما نحن عليه الآن، أي أن نبقي بين الحالة المثيرة للسخرية وحالة الهزيمة، وعندئذ نكون قد تركنا الثمرة الناضجة لجبل طارق تتعفن⁶⁹.

2- تنظيم شكل من أشكال المسيرة الخضراء، سيحالف هذه المسيرة النجاح لأنه لا أحد سيقف إلى الجانب البريطاني، إلا أنه يمكن أن ترتد ضدنا وتغدو الروح الوطنية أشد عنفاً.

3- التفاوض الثنائي مع المملكة المتحدة، يمكن لنا منح قاعدة عسكرية لبريطانيا، أو قاعدة عسكرية مشتركة مقابل السيادة على جبل طارق، وذلك مع وضعية حكم ذاتي قانونية خاصة، وهو حل معقول، إلا أنه يشمل على أمر غير مرغوب فيه، هو أننا سنفاجأ بعد يومين بمسيرة خضراء أخرى على سبتة ومليلية، كل هذا سيتفجر تفجراً مؤسفاً على ضفتي المضيق لا تستفيد منه سوى المصالح العسكرية والتزعة السلطوية للبلدية⁷⁰.

4- التفاوض الرباعي بين إسبانيا والمملكة المتحدة والمغرب وحلف شمال الأطلسي ويمكن تسمية ذلك "إقرار السلم بالمضيق" تؤول سبتة ومليلية بمقتضى ذلك إلى المغرب وجبل طارق لإسبانيا ويقدم حلف شمال الأطلسي قواعد عسكرية في كل من سبتة وجبل طارق بقوات مغربية وإسبانية وبريطانية يكون فيها كل من سبتة ومليلية

⁶⁷. منتصف السلمي، "اعمالان وراء تدهور العلاقات المغربية الإسبانية"، الشرق الأوسط، العدد 8633، 18 يوليو، 2002.

⁶⁸. أحمد دياب "الصراع على الأمن والسيادة في مضيق جبل طارق"، السياسة الدولية، العدد 150، 2002، ص 14.

⁶⁹. حسين مجدوبي، "سبتة ومليلية والجزر (الأفاق والتساؤلات)"، سلسلة شراع، المغرب، العدد 61، 2001، ص 16.

⁷⁰. 3. عمار الجندي، "اتفاق مبدئي بين بريطانيا وإسبانيا على تقاسم السيادة في جبل طارق لم يعالج القضايا المعقدة" الشرق الأوسط، العدد 6498، غشت 2002.

وجبل طارق متمتعاً بوضعية قانون حكم ذاتي لأجل ممارسة الحقوق والمصالح الاقتصادية لسكان كل من المنطقتين⁷¹.

لقد تحدثت الصحيفة البريطانية "ذي غار ديان" عن النزاع الذي أثارته مدريد حول الجزيرة المغربية وما وصفته بسياسة "ازدواجية المعايير التي تعتمدها اسبانيا في الوقت التي تطالب فيه بسيادتها على جبل طارق، تشبث بالجزر المغربية حيث جاء تحت عنوان "كم من الجزر تريد اسبانيا"⁷² أشار كاتب المقال إلى أن المغرب وإسبانيا لهما أوجه كثيرة موضحاً أن كليهما يعتمد النظام الملكي الدستوري وأنهما شهدا مسلسل تحديث سريع، فضلاً عن كون المغرب بلد مسلم معتدل واسبانيا دولة كاثوليكية مضيضاً أن اسبانيا وإن كانت تشهد وضعاً اقتصادياً جيداً، فإن المغرب كان بوسعها لو تلتقى نفس المعونات من الاتحاد الأوروبي خلال العقود الأخيرة أن ينافس اسبانيا في هذا المجال⁷³.

إن محاولة استفراد اسبانيا بالسيطرة على الوضع السياسي والإبقاء على احتلالها للأراضي المغربية والاعتداء على سيادته يجعل من الصعب جداً إيجاد تعاون بين البلدين بشكل إيجابي خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الذي يستند بالأساس على تكثيف العمل الأمني الاستخباراتي وفتح باب تبادل المعلومات بينهما في وقت تشهد فيه العلاقات بين البلدين عدم ثقة متبادلة تستند على وقائع منطقية، فنفجيرات مدريد وتفجيرات الدار البيضاء كان لها أثر بين على التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين لضرورة ملحة بينة وغير قابلة للمساومة في ظل ظروف تشهد تهديداً للأمن القومي الإسباني والأمن الوطني المغربي وبالتالي فاسبانيا عجلت هي نفسها في تحديد أجندة إقليمية تشرك المغرب فيها، ولا تملي عليه، كما أنها مضطرة لقبول أوضاع متبادلة واعتماد متبادل خاصة في العمل الاستخباراتي بعدما كانت تحاول اسبانيا في السابق ضمان سيطرتها وإخضاعها للمغرب سياسياً حتى لا يلعب أي أدوار إقليمية وألا يطالب باسترداد أراضيها المستعمرة من قبل اسبانيا، لأن هذا الوضع أدى إلى عدم تعاون أمني أفرز لنا ما سمي بالاختراق الحساس ولم يبح الوصول إلى الخلايا الإرهابية المحتملة، وهذا يهدد أمن غرب المتوسط الذي أرادت اسبانيا الاستفراد به، وهو ما لا يرغب فيه المغرب الذي يحث مدريد على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون في الشأن الأمني الإقليمي⁷⁴.

يؤمن التعاون بين المغرب وإسبانيا فرصة لصنع رؤية موحدة للبلدين يجب تطويرها وتمويلها من خلال التعاون الإقليمي، خصوصاً من الأوروبيين، هذا الوضع قد يوازنه شق أمريكي ليكون عملها متوافقاً مع الرؤية المغربية الأوروبية، كما أن هذا التوازن والشراكة المتعددة الأطراف ستمنح كلاً من المغرب وإسبانيا وضعاً متميزاً في إطار مكافحة الإرهاب في غرب المتوسط واحترام حقوق الإنسان، كما قد يكون هذا التعاون بوابة لمراقبة وضع حساس وغير مسبوق في تحسين عملية الاختراق في صفوف الحركات الإرهابية والخلايا النائمة، فالأكيد أن تفجيرات مدريد قد أتت من ضعف التنسيق الأمني الإسباني المغربي والاستخباراتي بالتحديد بعد التنافس بين حكومة أثنار

⁷¹. Jose Mario Armero, *le politica exterior esporiode en et sigloxx*, madrid 1995,p66

⁷².Guantanamo briton sues uk over torture ovidence, the guardian, www.browse.guardian.co.uk/world/2008/may/06/guantanamo.usa_28/02/2008 23h16min

⁷³. « how many island Spain wants », The guardant , 18 July 2002

⁷⁴. Peru egou rbide," espana y marnwes se dispouena ovar el ccapituala megra de su relaciones reciente ", el pais, 08/12/2006

وسياسته المناهضة بشدة للإرهاب وإستراتيجية المغرب الأمنية التي تتجاوز اسبانيا وتعمل مع أمريكا، بالإضافة إلى تجاوز منطقة غرب المتوسط كوحدة أمنية باتجاه وحدة أخرى هي الشرق الأوسط الكبير بمشاركة مجموعة الثماني المصنعة. هذا التحول جعل مشاكل المغرب وأفغانستان في نفس الميزان لمحاولة خلق الشرق الأوسط الكبير الذي يضم كل هذه الدول، كما يتوجه العمل الإسباني والأمريكي في العراق، فالتعامل مع منطقة شاسعة كوحدة تنقل نفس التحديات بين دولها⁷⁵.

إن ما يجري اليوم يكاد يكون عولمة للإرهاب توازيها عولمة التدخل الأمريكي في هذه المنطقة الشاسعة التي سميت بالشرق الأوسط الكبير، فلم تعد اسبانيا والمغرب بتحديات منطقتيها في غرب المتوسط، بل أصبحتا يواجهان تحديات كل منطقة الشرق الأوسط الكبير أولها على الصعيد المغربي لأن مصالحه لم تعتقل سوى عددا قليلا من بين أزيد من 300 مغربي تدربوا في أفغانستان، وثانيهما هزة مدريد التي أكدت على عدم مراقبة خلايا القاعدة في اسبانيا وخصوصا ممن كانوا أو مروا بأفغانستان⁷⁶.

حصل المغرب على الدعم الأوروبي لاستراتيجية الأمنية لمكافحة الإرهاب بعد ما حصل على الدعم الأمريكي وبعدها تمكن من تفكيك الجماعة المغربية المقاتلة وجماعة السلفية الجهادية بعد أن كانت كل من بريطانيا واسبانيا تعارض طريقة العمل المغربية وتستبعد أهمية نتائجها إلا أنها استفادت من طريقة تفكيك الخلايا النائمة التي اعتمدها المغرب بشكل استباقي .

إن التنافس المغربي الإسباني حول المواقع أكثر من التعاون الفعال يظهر بشكل جلي من خلال إرسال فريق أمني مغربي لتحقيق في تفجيرات مدريد كرد على حضور فريق إسباني في 16 ماي في الدار البيضاء، الفريق الأول حضر بعد اتهام مغاربة، والثاني حضر إلى المغرب لاستهداف إرهابيين لمطعم إسباني أو مصالح إسبانية، فالعرب هو الآخر يريد أن يكون له امتداد أمني واستخباراتي فوق الأراضي الإسبانية لمراقبة مصالحه وأفراد الجالية المغربية المقيمة في اسبانيا وأوربا خصوصا بعد ظهور شريط للقاعدة بلهجة مغربية يؤكد فيه أصحابه أن هذه التفجيرات أتت لرفع الظلم ولها بعد آخر وهو ضرب التعاون الإسباني الأمريكي، فالمغرب يسعى إلى تواجد استخباراتي على الأرض الإسبانية بنفس التواجد الإسباني الأكبر من نوعه في الشمال المغربي وفي أقاليمه الجنوبية، بعد أن أصبح مهدداً بالسيطرة الأمنية الإسبانية الجوية بعد قمة برشلونة التي أعطت اسبانيا امتيازات لمراقبة أجزاء المغرب، وبعد السيطرة الإستراتيجية لاسبانيا أيضاً بعد الاعتماد الأمريكي على قواعدها في إسبانيا دون القواعد الموجودة لها في المغرب بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر.

وهكذا تنتهي معالجة هذه المقالة موضوع التفاعل المغربي الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب، فنجد أن قضية عدم الثقة والتنافس البيئي سواء في شقه الأمني أو الاستراتيجي تغطي على التفاعل الحاصل بينهما في موضوع مكافحة الإرهاب، مما يجعل أطرافاً أخرى تسعى للحفاظ على هذا الوضع كبريطانيا التي تسعى للحفاظ على امتيازاتها في السيطرة على منطقة جبل طارق، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي توظف اسبانيا كطرف أساسي نظرا

⁷⁵ . Agustin yanel, " zapatero aclaraa ultima hora que retirava les tropes si le omu no tiene el control politica y militar ",el mundo, numero 5 204 16 de april de 2004.

⁷⁶ . Alescis lacroix, " le 11 mars espagnol une date qui restera marquée en moi donc l'histoire de l'informe", le matin, 13 mars2004

لدعمها الكامل لواشنطن في حربها على العراق وأفغانستان بالإضافة إلى التضييق الجزائري على هذا التعاون من خلال الدخول بكل ثقلها الاقتصادي لاستمالة اسبانيا نحو تبني أطروحتها للمغرب. وهو ما يجعل الباحث يخلص إلى أن التعاون الثنائي بين البلدين سيظل محدوداً للغاية، وسيبقى منوطاً بالظروف السياسية المستجدة التي تحكم هذا التعاون والذي سيظل بدوره ورقة ضغط يتبادلها الطرفان تبعاً للتطورات الإقليمية والعالمية التي تشهدها قضية مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي وفي منطقة غرب المتوسط على وجه الخصوص.